مجلة جامعة الخليل للبحوث
المجلد (5)، العدد (1)، ص (99-122)، 2010




الصفحة الإلكترونية للمجلة
http://www.hebron.edu/journal

# دراسة جديدة في قضيّة الابتداء بالنكرة في التراكيب اللغويّة

* ياسر الحروب
كلية الآداب- جامعة الخليل- فلسطين

**الملخـــص:**

تناولَ هذا البحثُ قضيّةً رئيسةً من القضايا النحويّة التي بَسَطها النّحاةُ في مُصنّفاتهم المتعدّدة، وكانت لهم فيها آراءٌ وأقوالٌ مُتعدّدةُ الوجوهِ والتأويلات، وتتمثلُ تلك القضيّةُ في مجيءِ المبتدأ نكرةً في التراكيب اللغويّة. وقد كانتْ لهُم وقفاتٌ وآراءٌ متباينةٌ في جوازِ مجيءِ المبتدأ نكرةً في التركيب، فكان منهم المجوّزُ الموسّعُ، ومنهم المقيّدُ تجويزَهُ ذلك بشروطٍ، وراحَ يصنعُ أو يكلّفُ نفسَه عَناءَ البحثِ عن مُسوّغٍ يستندُ عليه لإقرار جواز تنكير المبتدأ في التركيب.

والذي دعا إلى الاهتمام بهذه القضيّةِ ودراستِها هو تفاوتُ النحاةِ في حَصْرِ تلك المسوّغاتِ وعدّها، فاكتفى بعضُهم بمسوّغين اثنين؛ ليجيزَ بأحدهما الابتداء بالنكرة؛ لتحقّقَ الفائدةَ في الكلام عِنْدَه، وكثيرٌ منهم راحَ يتوسّعُ في صُنعِ المسوّغاتِ حتى بَلغت عندَ بعضِهم الأربعين ونيّفاً.

وهذا ما دَفَعَنا إلى دراسةِ هذه القضّيةِ، ومناقشةِ أَوْجُهِ تبايُنِ أقوالِ النّحاةِ فيها؛ لنصلَ إلى قَولٍ يُضيّقُ من دائرةِ اتّساعِ ذاك التبايُنِ بَيْنَهُم.

## Abstract :

This research tackles an essential syntactic notion that was simplified by linguists in many references. In fact, linguists have different views on this notion that is represented in the occurrence of the subject as indefinite in certain constructions. Some linguists advocated that freely, whereas others, who allowed that occasionally, attempted to find excuses and cases in which it is allowed to use indefinite subjects.

What causes such interest in studying such notion is the differences that appeared as a result of the syntactians' attempts to identify and limit such excuses and cases. Some linguists presented two cases in which it is allowed to

* بريد الباحث الإلكتروني : Dr-yasser hroub@hotmail.com

use an indefinite subject. On the other hand, others talked freely about more than forty cases. That prompted the reasearcher to studying this notion in an attempt to discuss the different syntactic views and bridge the gap between the linguists by reducing differences among them.

**المقدمة:**

الحمدُ لله رَبّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على خيرِ الأنبياءِ والمُرسَلين، محمّدٍ بنِ عبدِ اللهِ وعلى آلهِ وَصَحْبِه أجمعين، وبعد:

فَيُعدُّ المبتدأ من العناصرِ الأساسيّةِ في تركيب الجملة الاسميّة، وحقُّ المبتدأ أن يكون مرفوعاً لفظاً أو تقديراً،وقد يأتي مَرفُوع المَحَلّ إذا جُرّ بحَرف جرّ زائد أو شَبيه بالزائد، وأن يكونَ مَعْرِفَةً أو مقارباً للمعرفة من النكرات. وفي العربيّةِ أبوابٌ رُفعت فيها النكرةُ بالابتداء لمعانٍ مازَجت الكلام، وقرائن أحوالٍ حَسّنت النظام[1].

وجاءت هذه الدّراسةُ، لتلقي الضَّوْءَ على قضيّة تعريف المبتدأ أو تنكيره في التراكيب اللغويّة، إذْ تفاوتَتْ جهودُ العلماءِ في بحثهم لهذه القضيّةِ في مُصنّفاتهم، فمنهُم مَنْ نَظَر إليها نظرة عَجلى، ومنهم مَنْ أخذَ على عاتقه سَبْر أغوارها وتفصيل الحديث عَنها، والبحث عن الأوْجهِ التي تتحقّق بها الفائدةُ في التراكيب عندما يكون فيها المبتدأ مُنكّراً، تلك التي أطلق عليها مُعظمُهم مُصطلح «المُسوّغات». فجاء حَصْرُهم لتلك المسوّغات مُتبايناً. وزيادةً على ذلك لقد ظهر اختلافُهم بَيّناً في تأويلها وتفسيرها وَهُم بصَدد الوُقوف عند شاهدٍ نثريّ أو شِعْريّ وَقَعتْ فيه النكرةُ مُبتدأةً.

ونظراً لأهميّة هذه القضيّةِ في نحو العربيّةِ، عمدْتُ إلى دراستِها ومناقشتِها من خلال الوقوف عندَ تلك المسوّغاتِ التي صَنَعوها ورأوا أنَّ فائدةَ الابتداءِ بالنكرةِ في التراكيبِ تتحقّقُ بها، مَعَ مُلاحظة مَدى اختلافهم وتباين آرائهم في تخريجها أو إنكارِها من خلالِ تحليلهم للشواهد وللأمثلة وللأقوالِ التي عَرَضوا لها في النصوصِ الأدبيّةِ والقرآنيّةِ.

**المبتدأ ورافعُهُ في التراكيب**

المبتدأ في التراكيبِ اللغويةِ هو كلّ اسم ابتدأتَهُ وَعَرّيتهُ من العواملِ اللفظيّةِ،وهو يأتلفُ مع خبرهِ جملةً تَحصلُ الفائدةُ بها، ويحسنُ السّكوتُ عليها. وهو وخبرُه – إذا لم يكن ظرفاً– مرفوعان.[2]

وقد يتنزّلُ الخبرُ منزلةَ المبتدأ، على وجهِ التشبيه، كقوله تعالى في سورةِ الأحزاب: «النَبيُّ أوْلى بالمؤمنين من أنفُسهم وأزْواجُه أمَّهاتُهم».[3] فجاءت «أمّهاتهم» في الآيةِ الكريمةِ خبراً للمبتدأ «أزواجُه»، وقد تنزّل الخبرُ منزلة المبتدأ على وجه التشبيه؛ لأنّ أزواجَ النبي – صلى الله عليه وسلم– لَسْنَ أمّهات المؤمنين على الحقيقة، وإنّما من بابِ احترامِهنّ، وتحريم نكاحهّن، ومجيءُ الخبرِ على هذه الحالِ جائزٌ باتفاق.

وممّا يُذكرُ أنّ سيبويه أطلقَ على «المبتدأ والخبر» في الجملة الاسميّة لفظَ المسنَد والمسند إليه، وقال:»وَهُما ما لا يَستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلّمُ منه بُدّاً. فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيّ عليه – يعني الخبرَ– وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك «. فالمبتدأ مُسْندٌ والمبنيُّ عليه مُسْندٌ إليه.

وممّا يكونُ بمنزلةِ الابتداء قولُك: كانَ عبدُ الله مُنطلقاً، وليتَ زيداً مُنطلقٌ؛ لأنّ هذا يحتاجُ إلى ما بعدَه كاحتياج المبتدأ إلى ما بعدَه.[4] لأنَّ الاسمَ أولُ أحواله الابتداء، وإنّما يدخلُ الرافعُ والناصبُ على المبتدأ. ويرى سيبويه أنّ المبتدأ يرتَفعُ بالابتداءِ، والخبرَ يرتفعُ بالمبتدأ.[5]

وقال ابنُ يعيش: ذهبَ سيبويه وابنُ السّراج إلى أنّ المبتدأ والخبرَ هما الأصلُ والأوّل في استحقاقِ الرّفع، وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما؛ وذلك لأنّ المبتدأ يكونُ مُعرّى من العوامل اللفظية، وتعرّي الاسم من غيره في التقدير قَبلَ أنْ يقترنَ به غيرُه.(6)

**أقسامُ المبتدأ:**

المبتدأ في التراكيب اللغوية قسْمان: ظاهرٌ ومُضْمَرٌ. فالمضمرُ ما وُضعَ لمتكلّم، نحو (أنا)، أو مخاطَب، نحو (أنْتَ) أو غائب، نحو (هُوَ)، والمضمرُ المرفوعُ اثنتا عَشْرةَ كلمةً وهي: (أنا ونحنُ وأنتَ وأنت وأنتما وأنتُم وأنتُنّ وَهو وَهي وَهُما وَهُم وهُنّ). فكلُّ واحد من هذه الضمائرِ إذا وقَعَ في ابتداءِ الكلامِ فَهُوَ مُبتدأ.

والمبتدأ الظاهرُ قسْمان: مبتدأ له خبر – وهو الأكثرُ في الكلام– سواءٌ كانَ خبرُه مَذْكوراً أمْ مَحْذوفاً. ومبتدأ لا خبرَ له، بل له مرفوعٌ، فاعلاً كانَ أو نائبه(سَدّ مَسدّ الخبر)، أي استُغني به عن ذكر الخبر لا بمعنى أنّ الخبرَ حُذفَ فسدَّ هذا مَسَدّه.وقد يُغني عَن الخبر حالٌ لا تصلُح أن تكونَ خَبَراً، نحْوَ: أكلي الحَلوَى وَاقفاً.

فمثالُ المبتدأ الذي له خبر، نحو قولنا: الصّبرُ مُفيدٌ، ومثال المبتدأ الذي لا خَبَر له، وهو الرافعُ للمكتفي به عن الخبر، نحو قولنا: أقائمٌ زيدٌ. فزيدٌ في الجملة فاعلٌ سَدّ مَسدّ خبرِ المبتدأ (قائم)، وإنْ تمّت الفائدةُ هنا فرافعُ «زيد» الذي هو المبتدأ لا خبرَ له؛ لأنّه في معنى الفعل، والفعلُ لا يُخبرَ عنه(7).

وما دمنا نتحدّثُ عن المبتدأ وَصُوَرِه وأحواله، يحسنُ بنا أنْ نقفَ عند شيء من أحكامه، والعَلاقةَ بين المبتدأ والفاعل، ولفرق بَيْنهما؛ لحاجَتنا إلى ذلك عندَ دراستنا قضيّة الابتداءِ بالنكرةِ في التراكيبِ اللغويّة.

**أولا- أحكامُ المبتدأ التي أقرّها النحاةُ في مُصنّفاتهم**

1) وجوبُ رَفعه، فلا يكونُ المبتدأ في التركيب اللغوي إلاّ مرفوعاً، وقد يأتي مَجروراً في اللفظ بحَرف جَرّ زائد أو شَبيه بالزائد، نحو قوله تعالى:»هَلْ منْ خالق غيرُ الله يَرْزُقكُم»(8)، لكنه مرفوعٌ على المحلّ.

2) وجوبُ كونه مَعرفةً أو نكرةً مُفيدةً، وهذا ما سنفصّلُ الحديثَ عنهُ عند تناولنا للابتداءِ بالنكرةِ وآراءِ العلماءِ في ذلك.

3) جوازُ حذفه إنْ دلَّ عليه دليلٌ، نحو قوله تعالى: «مَنْ عَمل صالحاً فَلنَفْسه ومَنْ أساءَ فَعلَيْها».(9) والتقديرُ – واللهُ أعلَمُ– فَعَملُهُ لنفسه، وإساءتُهُ عَلَيْها.(10)

4) وُجُوبُ حَذْفه إذا دلَّ عليه جوابُ القسم أو كانَ خبرُهُ مَصدراً نائباً عن فعْله، أو كانَ الخبرُ مخصوصاً بالمدح أو الذّم بعدَ «نعْمَ وبئسَ» مؤخّراً عنهما، أوْ كانَ في الأصْل نعتاً قُطع عن النّعتية في معرض مدح أو ذم أو تَرَحُّم.

5) الأصلُ في المبتدأ أنْ يتقدَّمَ على الخبر، وقد يجبُ تقديمُ الخبر على المبتدأ، وقد يجوزُ الأمرانُ وذلك في مواضعَ خاصّة.(11)

**ثانياً- العَلاقةُ بَيْن المبتدأ والفاعلِ، والفرقُ بَيْنهما**

المبتدأ يُشبهُ الفاعلَ في التركيب، حيث إنّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر، ولا بدَّ للخبر من مُبتدأ يُسند إليه، وكذلك الفعل والفاعلُ لا يستغني أحدُهما عن الآخر، فلما ضارعَ المبتدأ الفاعلَ من هذا الوجه رُفع.(12) والمبتدأ يُبتدأ فيه بالاسم المحدّث عنه قَبلَ الحديث، وكذلك حكم كلّ مُخبر، والفرقُ بين المبتدأ والفاعل، أنّ الفاعلَ مبتدأ بالحديثِ قبله. وتوضيحُ ذلك، إذا قلنا: زيدٌ مُنطلق. بَدَأْنا «بزيد»، وهو الذي حدّثنا عنه بالانطلاق والحديث عنه بعدَه، وإذا قلت: ينطلقُ زيدٌ، فقد بدأتَ بالحديث وهو انطلاق زيد، ثم ذكرتَ

زيداً «المحدّث عنه» بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث. فالفاعلُ مضارعٌ للمبتدأ من أجل أنّهما جميعاً مُحدّث عنهما، وإنّهما جملتان لا يَستغني بعضُهما عن بعض وعاملُ المبتدأ معنوي، وعاملُ الفاعلِ لفظي.

غير أنّ مَهديّاً المخزوميّ يرى الفرقَ بين المبتدأ والفاعل في أنّ المبتدأ لا يَتميّزُ عن الفاعلِ بمكانه، وإنّما يَتَميّز بأنّه يتّصفُ بالمسند اتصافاً ثابتاً، ولا يتحقّقُ هذا إلاّ إذا كانَ المسندُ اسماً جامداً أو وصفاً دالاً على الدّوام، وأنّ الفاعلَ وهو مُسندٌ إليه -أيضاً- إنّما يتّصفُ بالمسند اتصافاً مُتجّدداً، ولا يتحقّقُ هذا إلاّ بكوْنِ المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد.[13]

وعلى ذلك هل يلزمُ أن يكونَ الفاعلُ معرفةً؟

يرى الجنديُّ في (الإقليد) أنّ الخبرَ في فصل الفاعل مُقدّم، فبتنكير الفاعلِ بعدَه لا يقعُ تنفيرٌ للسّامع، لأنّه لما استمَعَ الخبر انقضى الأمرُ وتَمّ، بخلاف المبتدأ فإنّه إذا كان مجهولاً وهو مقدّم على الخبر يمتنعُ عن استماع حديثه، ولا يُسمع ما يُلقى عليه من قديم الكلام وحديثه، فيقع الإخلالُ بالغرضِ من الكلامِ وهو الإفهامُ.[14]

وضابطُ تجويز الإخبارِ عن المبتدأ أو عن الفاعلِ سواءٌ كانا معرفتَين أو نكرتَين مُختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين شيءٌ واحد، فهو عدمُ علْم المخاطب بحصُولِ ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو عُلم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام «زيد» مثلاً، فقلت: زيدٌ قائمٌ. عُدّ لغواً، ولو لَم يكن يعلمُ كون رجل ما من الرجال قائماً في الدّار، جاز لك أن تقولَ: رجلٌ قائمٌ في الدّار، وإن لم تتخصّص النكرة بوجه. وكذلك في الفاعل، لا يجوزُ مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: قَامَ زيدٌ، ويجوزُ مع عدم علمه بقيام رجلٍ في الدار أن تقولَ: قام في الدار رجلٌ.[15] ولا أنكر وقوع المبتدأ معرفةً أكثر من وقوعه نكرة؛ لاشتباه الخبر بالصّفة في كثيرٍ من المواضع بخلاف الفاعل، فإنّ فعلَه لتقدّمه عليه وجوباً لا يلتبسُ بصفته.

## المسوّغاتُ التي صَنَعها النّحاةُ للابتداءِ بالنكرةِ في التراكيب

قُلنا:إنّ من أحكام المبتدأ في التراكيب اللغوية أنّ الأصلَ في المبتدأ أنْ يتقدّمَ على الخبر، والمبتدأ هو المحكومُ عليه في الجملة الاسميّة، والخبرُ هو الحكم، والحكمُ على المجهول لا يُفيد؛ لأنّ ذكرَ المجهولِ أوّل الأمر يضعُ السّامعَ في حَيْرة فتبعثه على عدم الإصغاءِ إلى حكمه، ولذلك وجبَ أن يكونَ المبتدأ معرفةً حتى يكون مُعيّناً، أو نكرةً مخصوصة، لكن للعلماء أقوالٌ وآراءٌ حولَ تعريف المبتدأ أو تنكيره نقفُ عند أهمّها؛ لنصلَ إلى قولٍ يُضيّق من دائرة الاتساعِ التي طغت على تلك الآراءِ والأحكام، والتي منها ما أنكر مجيءَ المبتدأ نكرةً وراحَ يَبحثُ عن مُبرّرات ومُسوّغاتٍ تسوُّغ له الحكمَ على جوازِ وقوع النكرةِ مبتدأة.

لقد تفاوتت جهودُ العلماءِ في حَصْر مُسوّغات الابتداءِ بالنكرةِ في التراكيب اللغويّة، فرأينا أبا محمدٍ القاسمَ بنَ عليّ الحريريَّ في (المُلحة) يَحصرُها في خمسة مواضع فقط[16]، وابن كمال باشا يرى أنّه يجوزُ تنكيرُ المبتدأ إذا تخصّص، وعَدَّ منها ستة مُخصّصات[17]، والعَدَد نَفسهُ رأيناهُ عند الصنعاني في «التهذيبُ»[18]، والخوارزمي في «التخمير» ذكر خمسةَ مُسوّغات[19]، وعدّها ابنُ مالك في «شرح الكافية الشافية» ستة مُسوّغات [20]، وعدَّها أحمدُ بن محمود الجنديَّ في (الإقليد) أربعة مسوّغات[21]. وأوردَ ابن هشام في «مغني اللبيب» عشرة مُسوغات[22]، وعدّها الصّبان في(حاشيته) خمسةَ عَشرَ مُسوّغاً. أمّا بهاءُ الدّين عبد الله بن عقيل فقد حَصَرها في أربعة وعشرين موضعاً، وعَقّب بقوله: وقد أنهى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نيّفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكُره منها أسقطتهُ؛ لرجوعه إلى ما ذكرتُه أوْ لأنّه ليسَ بصَحيح[23].

وأوردَ السّيوطي في «الأشباه والنظائر»: الأماكنُ التي يجوزُ فيها الابتداءُ بالنكرةِ تنيفُ على الثلاثين

وإن لم يجد أحدًا من النحاة بلغَ بها زائداً على أربعة وعشرين فيما عَلِم. ثم قالَ: رأيتُ بعدَ ذلك مؤلَّفاً لبعض المتأخرين قال فيه إنّه قد تتبعّ النحاةُ مسوّغاتِ الابتداءِ بالنكرة وأنهاها بعضُ المتأخرين إلى اثنين وثلاثين، قال: وقد أنهيتُها بعونِ الله إلى نيِّف وأربعين[24].

وقال الأهدلُ في «الكواكب الدّريّة»: والمسوّغاتُ لذلك كثيرةٌ... أنْهاها ابنُ عصفور في (المُقَرّب) إلى نيِّف وثلاثين، وابنُ عنقاء في «الدّرر البهيّة» إلى أربعةٍ وعشرين، ثم قالَ: وقد فُهم من التمثيل وغيره أنّه رُبّما اجتمعَ في الشيءِ الواحدِ مُسوّغاتٌ وأنتَ إذا بَسَطتها على طريقةِ ابنِ عقيل وغيرِه أرْبَتْ عَلى المائة[25].

ويتحتّمُ علينا أنْ نستعرضَ تلك المسوّغاتِ ونتأمَّلَها؛ لنرى َمدى تمثُّل النّحاةِ لها أو إنكارهم لمعظمها أو اختلافِ أقوالهم واضطرابها في توجيهِ المسوّغ الواحد عندَ حديثهم عن النكرة والابتداء بها في التراكيب، وهذا عرضٌ لما تردّد ذِكرهُ من تلكَ المُسَوّغات في مُصنّفات النّحاة:

أن تكونَ النكرةُ موصوفةً، أن يتقدّمَ الخبرُ عليها (ظرف أو جار ومجرور)، أن تكونَ خلفاً من مَوْصوف، أن تكونَ استفهاماً، أن تكونَ اسمَ شرط، كم الخبريّة، أن يكونَ معنى الكلام التعجّبَ، أن يتقدَّمها أداةُ نفي، أن يتقدّمَها استفهامٌ، أن يكون فيها معنى الدّعاء، أن تكونَ عاملةً، أن تكونَ مضافةً، أن تكونَ جواباً، أن تكونَ عامّةً، أن يُقصدَ بها التنويع، أن تكونَ خلفاً من موصوف، أن تكونَ مُصغّرةً، أن تكونَ في مَعنى المحصورِ، أن يقعَ قَبلها «واو الحال»، أن تكونَ معطوفة َعلى معرفة، أن تكونَ معطوفةً على وَصْف، أن يُعطفَ عليها موصوفٌ، أن تكونَ مُبْهمةً، أن تقع بعد «لولا»، أن تقعَ بعدَ «فاء الجزاء»، أن تدخلَ على النكرةِ «لام الابتداء»، مُقاربة المعرفة في عدم قَبول الألف واللام، أنْ تكونَ «ما» التعجبيّة، أن يتقدَّم خبرُها غير ظرف ولا مجرور، ما دخل عليها (إنّ) في جواب النفي، أن تكونَ في معنى الفعل من غير اعتماد، أن تليَ «إذا» الفجائية، أن تقعَ جواباً، أن تكونَ محصورةً، أن تكونَ مفاجأة، أن يؤتى بها للمناقضة، أن يُقصدَ بها الأمرُ، أن يفيدَ خبرُها، أن يتقدّمَ معمولُ خبرها.

هذا ما أعانني الله – تعالى– على جَمْعه من مُسوّغات الابتداء بالنكرة، التي اعتبَرها النحاةُ في مصنّفاتهم الأمور التي تتحقّقُ بها الفائدةُ في التراكيب التي تتصدّرها النكراتُ، وبها يزولُ حَظرُ الابتداءِ بها. لكنّنا وَقفنا على طائفةٍ من آراء كبار النّحاة تتجاهلُ في مَضمونها مُعظم تلكَ المسوّغات ولا تكلِّفَ نفسَها عناءَ التأويل والتفسيرِ والتخريج الذي يجيزُ الابتداءَ بالنكرةِ في التراكيب بل وَقفت تلك الطائفةُ عند قول فَصْلٍ يُجملُ تلك المسوّغاتِ ويختصرُها بعبارةٍ موجزةٍ تُخفي وراءَها تلك المسوّغات وتتجاهلُ معظمها، وتتمثّلُ في البحثِ عن الفائدة التي تتحصّلُ من التركيب بصَرْف النظرِ عن نوع المسّوغ الذي صَنَعه بعضُ النحاةِ لجوازِ البدءِ بالنكرة في التراكيب، ويظهرُ لنا ذلك جليّاً من خلالِ عرضنا لمواقفِ كبار علماءِ النّحوِ من قضيّة الابتداءِ بالنكرةِ ومناقشتها.

## مَواقفُ كبار العلماءِ من قضيّةِ تنكيرِ المبتدأ في التراكيب

يرى جمالُ الدّين بن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح» أنّه لا يُمنعُ الابتداءُ بالنكرةِ على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدةٌ، نحو: رجلٌ تكلّمَ، وغلامٌ احتلَمَ، وامرأةٌ حاضَتْ. فمثلُ هذا من الابتداء بالنكرة يُمنعُ لخلوّه من الفائدة، إذْ لا يَخلو الدّنيا من رجل يتكلّمُ، ومن غلام يحتلمُ، ومن امرأة تحيضُ، فلو اقترنَ بالنكرة قَرينةٌ تتحصّلُ بها الفائدةُ جازَ الابتداءُ بها[26].

ويؤيّد المكودي رأيَ ابن مالك واشتراطَهُ حصول

الفائدة في التركيب الواقعة في النكرة مبتدأةً فأوردَ: وقد يجوزُ نحو: «فائزٌ أُولو الرَّشد»، من دون أن تعتمدَ النكرةُ على استفهام ولا نفي، ومثله قولُه:

خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغياً

مقالةَ لِهْبيّ إذا الطيرُ مَرّت[27].

فـ«فائزٌ أولو الرّشد» في المثال مثل «خبيرٌ بنو لِهْبٍ» في البيت[28]. أي: أنَّه يجوزُ أن يُبتدأَ بنكرة في الكلام عندما تتحقّق الفائدةُ في التركيب ولو لم يتوفَّر شرطُ وجوب الابتداء بالنكرة كاعتمادها على نفي أو استفهام، ولم يشترط سيبويه[29] في الابتداء بالنكرة إلا حصولَ الفائدة، وحكى من كلام العرب: «أَمْتٌ في الحَجَرِ لا فيكَ»[30] وليسَ فيه شيءٌ من المسوّغات التي ذكرَهَا النحويون في مُصنّفاتهم

والرّضيّ في(شرح الكافية) ينسجُ على منوال كبار النحاة في اشتراط الفائدة للابتداء بالنكرة، ففي حديثه حولَ النواسخ الفعليّة والحرفيّة أوردَ: «اعلم أنّهُ يُخْبَرُ في هذا البابِ – باب كانَ وأخواتها– عند النكرة المَحْضة إذا حَصلت الفائدةُ، ولا يُطلبُ التخصيصُ مع حصول الفائدة»، وكذا في باب (إنّ)، قال الشاعرُ: وإنّ شفاء عَبْرة... كذا أنشدَهُ سيبويه»[31].

وعَقّب الرّضيُّ – أيضاً–: وقد يُخبرَ في باب (كان) وباب (إنّ) بمعرفة عن نكرة... والإخبارُ بالمعرفة عن النكرة كقول الفرزدَق: وإنَّ حَراماً أَنْ أَسُبَّ مجاشعا بآبائي الشمّ الكرام الخضارم[32].

وقال الجرجاني: يجوزُ الإخبارُ عن النكرة بكلّ أمر لا تشتركُ النفوسُ في معرفته، نحو: رجلٌ من تميم شاعرٌ أو فارسٌ. فالمجوّزُ عندهُ شيءٌ واحدٌ وهو جهالةُ بعض النفوس ذلك، وما ذكره لا يحصرُ المواضع. ... وقال ابنُ عمرون: الضابطُ في جواز الابتداء بالنكرة قربُها من المعرفة لا غير[33]. وفسّرَ قربَها من المعرفة بأحد شيئين: إمّا باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العُموم. فعلى هذين الضابطين لا حاجةَ لنا بتعداد الأماكن التي وضعَها جماعةٌ من النحاة والتي تُجيزُ الابتداءَ بالنكرة في التراكيب.

هذا ورأينا ابنَ السّراج صاحبَ «الأُصول» لا يقفُ عند مسوّغات الابتداء بالنكرة كلّها، بل وقفَ عند اثنين منها ولم يأبه بتلك المسوّغات العديدة التي صَنَعها النحاةُ وكَثُرَ تَردْادُهم لها في مصنّفاتهم، وركّز على تحقيق الفائدة من الكلام قبل البحث عن المسوّغ إذْ قالَ: وَحَق المبتدأ أن يكونَ معرفةً أَوْ ما قارَبَ المعرفةَ من النكرات الموصوفة خاصة... وإنّما امتَنَع الابتداءُ بالنكرة المفردة المَحضة لأنّهُ لا فائدةَ فيه، وما لا فائدةَ فيه فلا معنى للتكلّم به، وَعقّبَ بقوله: وإنّما يُراعى في هذا الباب وغيره – أي باب الابتداء بالنكرة– الفائدةُ، فمتى ظَفرتَ بها في المبتدأ وخبره فالكلامُ جائزٌ، وما لم يُفد فلا معنىً لَه[34].

ونظراً لأهميّة تحقّق الفائدة في الكلام، رأينا ابنَ السّراج يقلّل من قيمة الكلام الذي يكونُ فيه المبتدأ معرفةً وخبرُه مَعرفةً أيضاً، فالهدفُ المنشودُ من التركيب ليس النظرُ في التعريف أو التنكير بقدر ما يُنظرُ إلى الفائدة التي تتحقّقُ من الكلام، فمثلاً عندما يكونُ الخبرُ عن المعرفة معرفةً، فإنّما الفائدة في مجموعهما، فأمّا أن يكونَ يعرفُها مجتمعين فهذا كلامٌ لا فائدةَ فيه، فإنْ قال قائلٌ أنت تقول: اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيّنا، وهذا معلومٌ معروف، قيل له: هذا إنّما هو مَعروفٌ عندنا وعند المؤمنين، وإنّما تقولُه ردّاً على الكفّار وعلى مَنْ لا يقولُ به[35].

فالقولُ تارةً يكونُ مُفيداً، وتارةً يكونُ غيرَ مُفيد، فالفائدةُ هي التي نحكمُ بها على صحّة التركيب أَوْ عَدَمها. فأصلُ الكلام موضوعٌ للفائدة وإنْ اتسعت المذاهبُ فيه، وَلكن لو قالَ قائلٌ: النارُ حارّةٌ، والثلجُ باردٌ، لكانَ هذا كلاماً لا فائدةَ فيه وإن كانَ المبتدأ فيه مَعْرفةً.

وممّا ذكرهُ الشيخُ بهاءُ الدّين بن النّحاس في تعليقه على (المقرّب)[36]: «أعلم أنّ تنكيرَ المبتدأ اختلفت فيه

عباراتُ النحاة، فالمعتبرُ في الابتداء بالنكرة حصولُ الفائدة، فمتى حَصَلت الفائدةُ في الكلام جازَ الابتداءُ وُجد شيءٌ من الشرائط أو لم يوجد».

أمّا الشيخُ جمالُ الدّين بن هشام فذكر أنّ النحاةَ المتقدّمين لم يُعوّلوا في ضابط مُسوّغات الابتداء بالنكرة إلاّ على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنّه ليس كلُّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبّعوها، فَمن مُقلّ مُخلّ، ومن مُكثر مورد ما لا يَصحّ، أو مُعدّد لأمور مُتداخلة... وحَصَرَ المسوّغات التي تتحقّقُ بها الفائدةُ في عشرة أمور فقط[37].

وممّا برعَ فيه ابنُ هشام وانماز عن غيره من النّحاة أنّهُ وقفَ من تلك المسوّغات مَوقفَ المناقش المحلّل المعلّل، لا مَوْقف الناقل الناسخ، فمثلاً رأيناه يذكرُ من مسوّغات الابتداء بالنكرة في التراكيب: أن تكونَ موصوفةً لفظاً أو تقديراً أو معنىً، فمن ذلك قولُهُم: «ضَعيفٌ عاذَ بقَرْ مَلَة»، إذْ الأصلُ: رَجلٌ ضَعيفٌ، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوفٌ. والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفةً أو خَلَفاً من موصوف، والصوابُ ما بيّن ابنُ هشام أنْ ليْسَ كلّ صفة تُحصِّل الفائدةَ، فلو قلتَ: رجلٌ من الناس جاءَني، لم يَجُز.

كما رأينا ابن هشام يشترطُ لمسوّغ «العطف» كوْن المعطوف أو المعطوف عليه ممّا يسوغُ الابتداءُ به، نحو قوله تعالى في سورة محمّد: «طاعةٌ وقولٌ معروفٌ»[38]، أي: أمثلُ من غيرهما[39]. وكثيرٌ من النحاة أطلقَ العطف كمسوّغ للابتداء بالنكرة وأهملَ شرطَ ابن هشام هذا، منهم ابنُ مالك.

وبالنظر في المسوّغات التي أوْرَدَها النحاةُ في مصنّفاتهم، وبتأمّلها مَهْما بلغ عَدَدُها، ومَهْما ذُكرَ لها من تأويلات وتخريجات وتعليلات رأينا الكثيرَ من كبار النحاة يُرجعُها إلى مَرْجعين اثنين لا ثالثَ لهما، وهما: التعميمُ والتخصيصُ. وقد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسمّاة بـ «نهاية الإعراب في علْمي التصريف والإعراب» جملةً من المسوّغات التي تسوّغُ الابتداءَ بالنكرة في التراكيب، ثم قال:

وكلّ ما ذكرتُ في التتميم يرجعُ للتخصيص والتعميم[40].

هذا ولم يقف اختلافُ النحاة عندَ البحث عن المواضع التي تتحصّلُ بها فائدةُ الابتداء بالنكرة في التراكيب، بل تَجاوَزَتْهُ إلى الاختلاف في تأويل مُسوّغ الابتداء بالنكرة، وبيان وجه الفائدة التي تتحقّقُ به، وهذا ما سنقفُ عندَهُ ونوضّحُه في الصّفحات اللاحقة.

## اختلافُ النّحاة في توجيه مُسوّغات الابتداء بالنكرة

سبقَ أنْ عَرَضنا لمواقف النّحاة من قضية الابتداء بالنكرة في التراكيب، ورأينا مدى الجهد الذي بذلَهُ النحويُّ في صناعة مُسوّغ يُجيزُ به الابتداءَ بالنكرة في التراكيب اللغوية، وترتّب على ذلك تعدّدُ تلك المسوّغات واختلافُها وتنوّعُها. ولم يقف اختلافُ النحاة عند البحث عن تلك المواضع التي تتحصّلُ بها فائدةُ الابتداء بالنكرة في التركيب، بل تجاوزته إلى الاختلاف في تأويل كلِّ مُسوّغ من تلك المُسوّغات، وبيان وجه الفائدة التي تتحققُ بذلك المسوّغ. ونقفُ عندَ المسوّغات التي صَنعها النحاةُ وظهرَ تَبايُنُ آرائهم في تأويلها وتفسيرها.

### 1. تنكيرُ المبتدأ المُصَدّر باستفْهام

اشترط جماعةٌ من النحويين لجواز الابتداء بالنكرة أن يتقدّمَ على النكرة استفهامٌ[41]، نحو: هل فتىً فيكم؟ وقوله تعالى: «أَإلهٌ مَعَ الله»[42]؛ لأنّ الاستفهامَ الإنكاريَّ بمعنى حرف النفي، وتقدُم حرف النفي على النكرة يجعلُها عامةً، وعمومُ النكرة هو المسوّغُ للابتداء بها. والاستفهامُ الحقيقيَّ يُقصدُ به السؤال عن فرد غير مُعيّن يطلبُ بالسؤال تعيينه، وهذا الفردُ غير المعيّن شائعٌ في جميع الأفراد، فكأنّ السؤالَ في الحقيقة عن الأفراد كلّهم، فأشبه العموم، فالمسوّغ إمّا العمومُ الحقيقيُّ وإمّا العمومُ الشبيه به. لكن

رأينا من النحّاة من يُضيِّقُ دائرةَ هذا المسوّغ، ويشترطُ وقوعَ النكرة بعدَ الهمزة المعادلة ب (أمْ) المتصلة[43]، كقولنا: أرَجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟. لأنّه لمّا عُلِمَ أنّ ذلك إنّما يسأل به مَنْ ثبتَ عندَهُ العلْم بالنسبة إلى أحد الأمرين صار كأنّه أمرٌ ثابتٌ له فأشبه الصّفةَ من حيثُ ثبوتُها لموصوفها من غير قَصد إلى إثباته مفيداً للمخاطب النسبة المفهومة منها، فاجتُزِئ بذلك مُصحّحٌ في الموضع الذي ألجأ إلى تقديم المعنى الذي تقرّر في العبارة عنهُ بالهمزة وأمْ، لأنّهُ التُزم أن يكونَ أحدُ الأمرين اللذين عُلم أحدهما يلي الهمزةَ والآخرَ يلي (أم) قَصداً إلى التنبيه على ما حصل العلمُ بأحدهما من أوّل الأمر، فيقال: أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؟ و أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ؟ وأزيداً أضربت أم عمراً؟ وأضربت زيداً أم أكرمته؟ ولا يُقال: أزيدٌ قائمٌ أم قاعدٌ؟ فلما كانَ ذلك مُلزَماً في باب الهمزة المعادلة لِ (أم) المتصلة اجتُزئ بهذا النوع من التخصيص في صحة الابتداء بالنكرة. فتخصيصُ النكرة حاصلٌ عندَ المتكلّم؛ لأنّهُ يعلمُ كونَ أحدهما في الدّار.

ويَرى الرّضيُّ أنّه لو كفى الاختصاصُ الحاصلُ عند المتكلّم في جواز تنكير المبتدأ لجازَ الابتداءُ بأيّ نكرة كانَتْ، إذا كانتَ مخصوصةً عندَ المتكلّم، بل إنّما يُطلبُ الاختصاصُ في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا[44].

ويميلُ الخضريّ إلى جواز الابتداء بنكرة مسبوقة باستفهام سواءٌ أكان بالهمزة المعادلة لِ (أم)، أمْ بغير الهمزة مع (أمْ)[45].

## 2. المبتدأُ النكرةُ في معنى الفاعلِ

لقد اضطربت أقوالُ النحاة الأوائل حولَ مجيءِ المبتدأ نكرةً وهي في معنى الفاعل، وَبَدا خلافُهم في ذلك المسوّغ عند تأويلهم لمسوّغ الابتداء بالنكرة في قول العرب: «شرٌ أهرَّ ذا ناب».

فَقد رَأينا الميدانيَّ يُعلّقُ على الابتداء بالنكرة في المَثل بقوله[46]: «... وشرٌ رُفع بالابتداء وهو نكرةٌ، وشرطُ النكرة أنْ لا يُبتدأ بها حتى تتخصّصَ بصفة، وابتدأوا بالنكرة ههنا من غير صفة، ويرى أنّ المسوّغَ على تأويل: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ».

أمّا ابنُ كمال باشا فيرى أن (شرّ) في المثل رُفعَ بالابتداء وهو نكرةٌ، وفاعل (أهرّ) مُستترٌ فيه عائدٌ إلى شرّ، وهو مُخصّصٌ بالصّفة المحذوفة أو بما يختصُّ به الفاعلُ، وهو تقديم الفعلِ على المبتدأ تقديراً؛ لأنّ (شرّ) فاعل أهرّ[47].

وَيرَى ابنُ عقيل[48] أن النكرةَ المبتدأ في المَثَل جاءَت في مَعنى المَحصورِ والتقدير: ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرٌّ على أحد القولين، والقول الثاني عندَه أنَّ التقدير شرٌ عظيمٌ أهرّ ذا ناب. فيكون داخلاً في قسم ما جازَ الابتداءُ به لكونه مَوصوفاً، والوصفُ هنا مُقَدّرٌ.

ويرى الخوارزميُّ أنَّ حروفَ النفي ربّما تُنزَّل تنزيل الفعل، فَ (شرٌّ) وإن كانَ مبتدأ من حيثُ الظاهر فهو فاعلٌ من حيثُ المعنى، إذ المعنى: ما أهرَّ ذا ناب إلاّ شرٌّ. وهذا كقولهم: أمرٌ أقعَدهُ عن الخروج، والمعنى: ما أقعده عن الخروج إلاّ أمرٌ. وأضافَ: ولئن سلّمنا أنّه مبتدأ (شرٌّ، أمرٌ) من حيث الظاهر والمعنى، لكن لمَ قُلت إنّه غيرُ موصوف، هذا لأنَّ التنوينَ فيه بمنزلة الصّفة، لأنّه للتعظيم والتفخيم[49]. ونحنُ نعرفُ أنَّ التنوين قد يكونُ للتّنكير في نَحو: صَه و مَه، وأمّا أن يكونَ للتخصيص بحيث ينزلُ منزلَةَ الوصف فلا، وقولُه أيضاً إنّ فيه تعظيماً وتفخيماً، فلا يستعملُ التنوينُ لهذا الغرض في لغة العرب.

ورأينا الجنديَّ في (الإقليد) يجمعُ بينَ آراء النحاة التي قيلت في تأويل تسويغ تنكير المبتدأ النكرة في معنى الفاعل، فأورَدَ (شرٌّ) في قولهم: «شٌر أهرَّ ذا ناب» نكرةٌ غيرُ موصوفة ولا مُؤَوّلة بالجنس، فكانَ ينبغي أنْ لا يُبتدأ بها، إلاّ أنَّ لمسوّغ الابتداء بها وَجْهين[50]:

أحدهما: أنّ التنوينَ فيه بمنزلة الصفة؛ لأنّهُ للتعظيم والتفخيم، ومن دَأبهم أنّهم إذا أرادوا غايةَ المبالغة

في وَصْف شيءٍ أنْ يَرموا به مُنكّراً غير مَوْصوف إيذاناً منهم بأنّه قد بلغَ مبلغاً تقاصرت العباراتُ عن الإحاطةِ بكُنْهِهِ والاحتواء على وَصْفه. والتقديرُ: شرٌّ عظيمٌ لا يُحيط بكُنْهه الوصفُ أهرَّ ذا ناب.

والوجه الثاني: أنّه فاعلٌ من حيثُ المعنى، إذ المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ، وهذا كقولهم: أمرٌ مُهمٌّ أشخصهُ، على معنى: ما أشخصَهُ إلاّ مُهمٌّ، وكنحو: «وكَفَى بالله»[51]، وما جاءَني من أحد. فهما فاعلان تقديراً (الله، أحد) وإن كانَ الظاهرُ ينفي فاعليتهما؛ لأن الفاعلَ لا يكونُ مجروراً، ولا بأسَ بأن يقعَ مُنكراً.

لكن رأينا ابن الحاجب يشترطُ لمسوّغ الابتداء بالنكرة التي تكونُ في معنى الفاعل أن يكونَ الخبرُ جملةً فعليةً في مَعْنى نفي عُموم مَنْ نُسب إليه الفعلُ وإثباته لذلك المبتدأ[52]، وإنما جازَ أن يكونَ مبتدأً وهو نكرةٌ لأنَّها في معنى الفاعل، والفاعلُ يَجُوز أن يكونَ نكرةً، ولّما كانَ هذا المبتدأ في معنى الفاعل جازَ أن يكونَ نكرةً.

ويفاجئُنا محمدُ بن أحمد الكيشيّ ويرى أنَّ كلمة (شرّ) في المثَل تكونُ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: الطارقُ شرٌّ[53].

### 3- تنكيرُ المبتدأ في معنى الدّعاء

ذكر النحاةُ أنَّ من مسوّغات الابتداء بالنكرة في التراكيبِ اللغوية أنْ يكونَ فيها مَعْنى الدّعاء[54]، ومثّلوا لذلكَ بقوله تعالى: «سَلامٌ عَلى آلِ ياسين»[55]. و «وَيْلٌ للمُطَفّفين»[56]. ورأوا أنَّه إنّما جازَ ذلك؛ لأنَّ الأصلَ: سَلاماً عليكم، والمعنى عليه، وإذا كانَ المعنى عليه فقد عُلم أنَّ المراد: سلّمتُ سلاماً، وقد حُذف الفعلُ بعد أن عُلم، وكانَ (سلام) مُتخصصاً في المعنى بنسبته إلى مَنْ قامَ به، والتقديرُ: سلامٌ منّي، أو سَلامٌ من الله، أوْ نحو ذلك[57].

وَيرَى الرّضيَّ أنَّ ذلك غيرُ مطّرد في جميع الدّعاء، والأوْلى أنْ يُقالَ: تنكيرُهُ لرعايةِ أصْلِه حين كانَ مصدراً منصوباً ولا تخصيصَ فيه، إذْ تخصيصُه بالنظر إلى المخاطبِ إنّما كانَ بذكر الفعلِ الناصب والمسند إليه، وإنّما تأخّرَ الخبرُ عنه مع كونِه جارّاً ومجروراً لتقديم الأهم وللتبادرِ إلى ما هو المُراد، إذْ لو قدّمتَ الخبرَ وقلتَ: (عليك) فقبل أن تقولَ: (سلام)، ربّما يذهبُ الوهمُ إلى اللعنة، فيظن أنَّ المرادَ: عليك اللعنةُ[58].

هذا مع أنّ (سلام) لا يجوزُ أن يكونَ بمعنى مصدر (سَلّمت)، لأنّ سلّمت مُشتقٌ من سلام عليك، كَلَبّيت من لبيّك. فمعنى سلّمت قلت: سلامٌ عليكَ كما أن لبّيتَ بمعنى قلت: لبيكَ، فمعنى سَلامٌ الذي هو بمعنى مصدر سلّمت قَوْل: سَلامٌ عليك.

ووضّحَ لنا ذلك ابنُ كمال باشا عندما رأى أنّه يجوزُ تنكيرُ المبتدأ (سلام) عندما يُخصّصُ بنسبتِه إلى المتكلّم، نحو: سَلامٌ عليكم، فأصلُهُ: سلّمتُ سَلاماً عَليكم، فحذفَ الفعلَ وبقي سَلاماً، ثم عُدلَ عن النصبِ إلى الرّفع ليدلَ على الثبوت، فالمعنى: سَلامٌ عليكم.

أمّا إمامُ النّحوِ والنحاة سيبويه فيرفضُ جميعَ هذه التأويلات، ويرى أن قولَك: سَلامٌ عليك، وويلٌ لك، وويحٌ لك... إلخ كلّها مبتدأة مَبْنيّ عليها ما بَعْدَها، والمعنى أنّك ابتدأتَ شيئاً قد ثبتَ عندك أي: كان الاسم النكرة المبتدأ به هو المطلوب بالدّعاء وصار هو المقصود المهتم به، فَلَسْت في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى[59]. وأمَّا قولُهُ تعالى جدُّه: «وَيْلٌ يَوْمَئذ للمُكَذّبين»[60] و «وَيْلٌ للمطففين»[61]، فإنّه لا ينبغي أن تقولَ إنّه دعاءٌ هنا، لأن الكلامَ بذلك قبيحٌ، واللفظُ به قبيحٌ.

ورأينا من المتأخرين ابن قيم الجوزيّة يقتفي أثرَ سيبويه في موقفه من تنكيرِ المبتدأ الذي عدّهُ النحاةُ من الدعاء وأوردَ في «بدائع الفوائد»: النحاةُ قالوا: إذا كانَ في النكرة مَعنى الدعاء مثل: سَلامٌ لك، ووَيْلٌ له جازَ الابتداءُ بها؛ لأنّ الدّعاءَ معنىً من معاني الكلامِ، فقد تخصّصت النكرةُ بنوعٍ من التخصيصِ

فجازَ الابتداءُ بها، وهذا كلامٌ لا حقيقةَ تحتَه[62]؛ لأنّ الخبرَ – أيضاً– نوعٌ من أنواع الكلام، ومع هذا فلا تكونُ جهةُ الخبر مسوّغةً للابتداء بالنكرة، فكيفَ تكونُ جهةُ الدّعاءِ مسوّغةً للابتداءِ بها. ويرى أنَّ الدّعاءَ والخبرَ والطلبَ لا يفيدُ ذلك تعيينَ مُسمّى النكرة حتى يصلح الإخبارُ عنها، لأنَّ المانعَ من الإخبارِ عنها ما فيها من الشياعِ والإبهامِ الذي يمنعُ من تحصيلها عند المخاطبِ في ذهنه حتى يستفيدَ نسبةُ الإسناد الخبريّ إليها، ولا فرقَ في ذلك بين كوْنِ الكلام دعاءً أو خبراً.

ويظهرُ اختلافُ النحاةِ في توجيهِ كلمة (طوبى) في قوله تعالى في سورة الرّعد: «الذينَ آمَنُوا وَعَملوا الصّالحاتِ طُوبى لَهُم وحُسْنُ مآب»[63].

قيل في إعراب (طوبى) في الآية الكريمة إنّها مُبتدأ، وإنْ كانت نكرةً فالابتداءُ بها؛ لأنّهُ ذهَب بها مَذْهَب الدّعاء، و(لهم) الخبر. وقيلَ: يَجوزُ أن تكونَ (طوبى) في موضعِ نصب على إضمارِ (جَعَل لهم طوبى). وذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ معنى (طوبى) في الآية الكريمة: أصَبْتَ خيراً وطيباً، ومحلُّها النّصبُ أو الرفعُ[64]، ولعّله يريدُ بذلك الوَجْهين المذكورَيْن.

## 4- النكرةُ الموصوفةُ الواقعةُ مُبْتَدأ

جعل النحاةُ وَصْفَ النكرةِ التي يُبتدأ بها مُسوّغاً من مسوّغات الابتداء بها في التراكيب[65]، واستشهدُوا لذلك بقوله تعالى في سورة البقرة: «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أعْجبكُمْ»[66] ورأوا أن الوصفَ يكونُ مذكوراً كما يكون مُقدّراً، نحو قولهم: «شُخْبٌ في الإناء وشُخْبٌ في الأرض»[67] أي: شخبٌ من اللبن في الإناء، وشُخْبٌ منه في الأرض، وعلّلوا ذلك بأنّ الصفةَ تُنقص من عموم اللفظ، فتكونُ النكرةُ الموصوفةُ قريبةً من المعرفة.

ويرى ابنُ هشام أنّه ليسَ كلّ صفة تُحصّلُ الفائدةَ، فلو قلتَ: رجلٌ من الناسِ جاءَني، لم يجز، لأنَّ الابتداءَ بالنكرةِ لم يُفد، فمن المعلوم أنَّ الرجلَ يكونُ من الناس، وشَرْطُ الابتداءِ بالنكرةِ الفائدةُ، ولم تتحقّق هنا[68] أمّا قولُهُ:

قَدَرٌ أحلّكَ ذا المجازِ، وقَدْ أرَى
وَأبيك، مالَكَ ذو المجازِ بدارِ[69].

فالابتداءُ بالنكرة جازَ وأفادَ؛ لأنها وُصفت تقديراً، إذ المعنى: قَدَرٌ (لا يُغَالب).

أمّا ابنُ الحاجب فيرى أنَّ الصّفَة لا تُصحّحُ الابتداءَ بالنكرة، فَأوردَ [70]: فإنْ زعَم زاعمٌ أنّ (مُؤمن) في قوله تعالى: «ولعبدٌ مُؤمنٌ خيرٌ من مُشْرك» مُصحّح للابتداء بالنكرة وقَرّر بأنّه لو أسقط لم يستقم ذلك كما أنّه إذا أسقط (عالم) من قولك: رجلٌ عالم في الدار لم يستقم، وهذا معنى التصحيح فهو غيرُ مستقيم وجَمْعٌ بين أمرين مُختلفين ولا يُمكنُ أن تكون الصّفةُ مُصحّحة للابتداء بالنكرة؛ لتحقيق المبتدأ في مثله بدونها... وعقّبَ: والمرادُ في الآية: «كلّ عبد مؤمن»، ومثلُ ذلك ليست الصفةُ فيه بمصحّحة للابتداء، بل مثلها قولُك: في الدار رجلٌ عالمٌ، والذي يُصحّح ذَلك صحّة قولك: رجلٌ خيرٌ من امرأة، وقولهم: «تمرةٌ خيرٌ من جَرادة». وجازَ ذلك في كلّ نكرة لم يُقصد بها واحد مختصّ فكانَ في معنى العُموم، وذلك مُصحّح مُستقلّ. وقال– أيضاً– في شرط مُصحّح الابتداءِ بالنكرة في قول الشاعر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا، وَيومٌ لَنَا
وَيومٌ نُساءُ، وَيَوْمٌ نُسَرّ[71]

له تأويلان:

أحدُهما: أنّ الخبرَ محذوفٌ، والأخبارُ كثيرٌ حذفُها إذا كانَ في الكلام دليلٌ عليها، وتقديرُه: فَمن هذه الأيام يومٌ عَلَيْنا ويَوْمٌ لنا مثلُه.

الثاني: أن يكونَ قولُه (علينا) هو الخبرُ، ويكونُ المصحّح للابتداء الصّفةَ المعلومةَ، وتقديرُه: فيومٌ من الأيام المتقدّمة عَلَيْنا، وَيَوْمٌ منها لنا.

لكن رأينا الصّبان في حاشيَته يُورد أنّ المسوّغَ الذي يُجيزُ الابتداءَ بالنكرةِ في الآيةِ الكريمةِ هُوَ مَعْنى

العُموم أو لام الابتداء[72].

ويظهرُ – أيضاً– اضطرابُ النحاة في توجيه مُسوّغ الابتداء بالنكرة في قوله تعالى في سورة هود: «قيلَ يا نوحُ اهبط بسلام منّا وبركات عليك وعلى أُمَم ممّن مَعَك وأُمَمٌ سَنُمتّعُهُمْ»[73].

قيل في توجيه رَفع (وأُمَمٌ) في الآية الكريمة: إنّها مرفوعةٌ بالابتداء، و(سَنُمَتّعهم) صفَة، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: وممّن مَعَك أُمَمٌ سَنُمَتّعُهم، وإنّما حُذفَ لأنَّ قَولَه (ممّن معك) يدلُّ عليه.

وقيلَ: ويجوزُ أن يكونَ (وأُمَمٌ) مبتدأ محذوفَ الصّفة وهي المسوّغةُ للابتداء، والتقديرُ: وأُمَمٌ منْهم، و(سَنُمَتّعَهُم) هو الخبرُ. ويجوزُ – أيضاً– أنْ لا تُقَدّر الصفةُ، ومُسوغ الابتداء يكونُ التفصيلُ[74].

وفي قوله تعالى: «أوْ كظُلُمات في بَحْر لُجّي يَغشاهُ مَوْجٌ منْ فَوْقه مَوْجٌ منْ فَوْقه سَحابٌ ظُلُماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْض»[75]. قيل في توجيه إعراب الكلمة المنكّرة (ظلماتٌ) في الآية الكريمة إنّها مبتدأ، ومسوّغُ الابتداء بها الصّفةُ المقدّرة، أي: (ظلماتٌ متراكمةٌ)، وقيل: إنّها خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هي ظلماتٌ، وقيل – أيضاً– إنها بدلٌ من سحاب أو بدلٌ من ظلمات الأولى.[76]

لكن رأينا من النحاة مَنْ يرفضُ هذا المسوّغَ للابتداء بالنكرة كَصدْر الأفاضل الخوارزميّ في (التخمير)، فيرى أَنَّ القياسَ أنْ لا يجوزُ جعلَ النكرة الموصوفة مُبتدأة، إذْ أوردَ ذلك وهو في مَعرض شرح قول جار الله في (المفصّل): والمبتدأ على نوعين: معرفةٌ وهو القياسُ، ونكرةٌ إمّا موصوفةٌ كالتي في قوله عزّ وجل: «وَلَعْبدٌ مُؤْمنٌ خيرٌ من مُشرك»، وإمّا غير موصوفة كالتي في قولهم: «شرٌ أهرَّ ذا ناب». وعقّبَ – أي الخوارزمي–[77]: لا يسوغ في النكرة الموصوفة جعلُها مبتدأةً إلاّ بعدَ ما يرسُخ في العقائد الاصطلاحُ على أنَّ المبتدأ لا يكونُ إلاّ معرفةً فبعدَ هذا كلّما سَمع النكرة في مقام الابتداء لم تُنفّره؛ لعلمه أنّه يُتْبعُها ما يجعلها كالمعرفة... ولم يَجُز الابتداءُ بالنكرة السّاذجة[78] لأنّ غايةَ ذلك أن يَنْفر نَوبةً أو نوبتين، لكن إذا وقَع في ضَميره أنّه لا يتأتى بتلك الضّميمة[79] ينفرُ عن كلِّ نكرة مَجْعولة مبتدأة موصوفةً كانت أو غيرَ مَوْصوفَة.

## 5- المبتدأُ النكرةُ الذي خَبُرُه (شِبْهُ جملة أوْ جُملةٌ)

ذهب ابن عقيل وغيرُه من النحاة إلى أنّ الفائدةَ تحصلُ للابتداء بالنكرة بأنْ يتقدّمَ الخبرُ عليها وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ نحو: في الدّار رجلٌ، وعندَ زيد نَمرةٌ. فإنْ تقدّمَ غيرُ ظرف ولا جارّ ومجرور لم يَجُز نحوَ: قائمٌ رجلٌ. وقيل: إنّما جازَ نحو: في الدّار رجلٌ، وإنّما امتَنَع «رجلٌ في الدار» لأن (في الدّار) في المثال الأول يعيّن للخبريّة بخلافه في الثاني، لاحتمال أنْ يكونَ صفةً فينتظرُ السّامعُ الخبرَ، فلا يلزمُ من جواز الأول جواز الثاني[80].

وقيلَ: إنما جازَ الأولُ؛ لأنّ الخبرَ في معنى الصّفة للنكرة المبتدأة لأنّا حكمنا به عليها قبل ذكرها، فلم تأت إلاّ بعدَ أن صارت كأنّها موصوفةٌ، وأورد عليه جواز (قائم رجل) على أنّهُ خبرٌ مقدّمٌ[81].

لكنّ ابنَ مالك يَرى أنّ حصولَ الفائدة شرطٌ في الابتداء بالمعرفة والنكرة، فلو عُدم اختصاصُ النكرة المبتدأة عُدمت الفائدةُ نحو: عنْدَ رَجل مالٌ، ولإنسان برّ[82]. فَهو بهذا يخالفُ كثيراً من النحاة الذين يَرَوْن تحقّقَ الفائدة بتقدّم الخبر الظرف أو الجار والمجرور على إطلاقه.

ويؤيّدُ الأزهريُّ قولَ ابن مالك هذا ويفصِّلُهُ بقوله: تقديمُ الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ النكرة لا دَخْلَ لهُ في تسويغ الابتداء بالنكرة، والتحققُ أنَّ المسوّغَ للابتداء بالنكرة أن يُخبرَ عنها «بظرف مُختص»، نحو قوله تعالى في سورة ق: «وَلَدَيْنا مَزيدٌ»[83]، أو جار ومجرور نحو قوله تعالى في سورة البقرة: «وَعلى أَبْصارهم غشاوةٌ»[84]، فـَ (مزيدٌ)

وغشاوةٌ) مبتدآن وهما نكرتان، وسوّغ الابتداءُ بهما الإخبارُ عنهما بظرف ومجرور (مُخْتصّين) بإضافتها إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو (الضّمير)، لذا يخرجُ قولُنا: عند رَجُل درْهمٌ، وفي الدّار رَجُلٌ، إذ المجرورُ ليس مختصّاً بما يصلحُ للإخبار.

ولم يقف الأزهريُّ عند رفضه لهذا المسوّغ الذي أجازَه كثيرٌ من النحاة وهو تقدّم الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ النكرة، بل رأيناهُ يرفض مسوّغات أُخَر كتقدّم النّفي على المبتدأ النكرة نحو: ما حمارٌ ناطقٌ، أو استفهام نحو: هل امرأةٌ في الأرض، والموصوفة نحو: رجلٌ ذكرٌ واضح، واعتمادها على العمل نحو: شُرْبٌ للماء نافعٌ، وغُلامٌ إنسانٍ موجود، في النكرة المضافة المضافُ عاملٌ في المضاف إليه الجرّ، وعقّبَ الأزهريُّ بقوله: «فهذه كلّها لا تصلحُ لأن تكونَ أمثلةً لحصول الفائدة مع أنّها مُشتملةٌ على المسوّغات المذكورة»[85].

كما يرى الخضريُّ عدمَ جواز ما ذهبَ إليه النحاةُ من جواز: في الدّار رجلٌ، وعندَ رجلٍ مالٌ؛ لعدم الفائدة، وذكرَ: «أنْ لا دَخلَ للتقديم في التسويغ»[86].

ويردّ الرّضيُّ قولَ النحاة إنّ المبتدأ النكرةَ في قولنا: (في الدّار رجلٌ) فاعلٌ في المعنى، والفاعلُ يختصُّ بالحكم المتقدّم عليه[87]، ويرى الرضيُّ[88] أنَّ المحكومَ عليه إذا اختصَ بعين الحُكم فأنتَ حاكمٌ على غير مختص، فلا يتمّ قولُهم إن في تعليل كون المبتدأ معرفةً أو مختصاً، وإنَّ الحكمَ ينبغي أن يكونَ على مختص، ولو كفى الاختصاصُ الحاصلُ من الخبر لجازَ الابتداءُ بأيّ نكرة كانت سواءٌ تقدّم الخبرُ عليها أو تأخّر؛ لأنّ المخصصَّ في الصورتين حاصلٌ على الجملة، فظهرَ أنّ قولَهم: في الدّار رجلٌ، أنَّ المبتدأ يُخصّص المتقدّمَ ليس بشيء. وإلى ذلك ذهَب ابنُ قيّم في «بدائع الفوائد» ورأى أنّه إذا لم تحصل فائدةٌ من الخبر المقدّم على المبتدأ النكرة فلا قيمةَ للكلام سواءٌ تأخَّر المبتدأ النكرة أم تَقَدّمَ. وتوضيحُ ذلك: إذا قلتَ: في الدّنيا رجلٌ كان في عدم الفائدة بمنزلة قولك: رجلٌ في الدّنيا، فَهُنا لم تمتنعَ الفائدةُ بتقديم ولا تأخير، وإنّما امتنعت من كوْن الخبر غَيرُ مُفيد[89].

هذا ولم يكتف النحاةُ بكون خبر المبتدأ النكرة ظرفاً أو مجروراً، بل أضافَ ابنُ مالك (أوْ يكون جملةً)، نَحْو: قَصَدَك غُلامُهُ رجلٌ. على جَعْل (رجل) مبتدأً وخبَره الجملة قبلَه. وذكر هذا – أيضاً– السّيوطي وقال: وإلحاقُ الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابنُ مالك. وقالَ أبو حيان في «الارتشاف»: وزعمَ ابنُ مالك أنَّ من مسوّغات الابتداء بالنكرة تقدُّم جملة مُشتملة فائدةً تكون خبراً عن النكرة، وعقّبَ: ولا أعلمُ أحداً وافقهُ عليه[90].

### 6- المبتدأُ النكرةُ المسبوقُ (بواو الحال)

أورَد السيوطيُّ في «الأشباه والنظائر» أن النحاةَ اشترطوا لجعل النكرة مبتدأةً أنْ يقعَ قبلَها واوُ الحال[91]، كقول الشاعر: سَرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أضاءَ؛ فَمُذ بَدَا   مُحَيّاكَ أخفى ضَوْؤُهُ كلَّ شارق[92].

كما ذكره –أيضاً– ابنُ هشام وزادَ قوله:

الذّئبُ يَطرُقها في الدّهر واحدةً
وكلَّ يوم تراني مُدْيةٌ بيَدي.

الشاهدُ في قوله: (مُديةٌ بيدي)، فإنّها جملةٌ حاليةٌ من ياء المتكلّم مبتدؤها نكرةٌ، والرابطُ الضميرُ في (بيَدي) وعقّب ابنُ هشام بقوله: وبهذا يُعلمُ أنَّ اشتراطَ النحويين وقوع النكرة بعدَ (واو الحال) ليس بلازم.

ورُوي البيتُ بنصب (مُدية) على أنّه مفعولٌ لحالٍ محذوفة، أي: مُمْسكاً، أو على أنّه بدَلُ اشتمالٍ من الياء، كما ارتضاه الدّماميني، وناقشه الشّمني بأنّه بدلُ الاشتمال ما اشتملَ المبدل منه عليه من حيثُ إشعارُهُ به إجمالاً وتقاضيه له بوجهٍ ما، وليست المديةُ مع ضمير المتكلم كذلك[93].

ومثّل ابنُ مالك للمبتدأ النكرة بعد واو الحال بقوله تعالى في سورة آل عمران: «وَطائفةٌ قَدْ أهمّتُهمْ

أَنْفُسُهم»[94]. وقول الشاعر: عَرَضْنا فسَلَّمنا فسَلَّم كارهاً عَلَيْنا وتَبْريحٌ من الوَجْد خانقُهْ[95].

إذْ ذكرَ العلماءُ فيما استشهدَ به ابنُ مالك ثلاثةَ أقوال:

الأوّلُ: أنّ(الواوَ) للحال.

والثاني: أنّ (الواوَ) للابتداء.

والثالثُ: أنّ (الواوَ) بمعنى إذْ، قال السمين الحلبيّ: «وجاز الابتداءُ بالنكرة لأحد شيئين، إمّا للاعتماد على واو الحال وقد عدّهُ بعضُهم مُسوّغاً، وإمّا لأنّ الموضعَ موضعُ تفصيل»[96].

وقال ابنُ هشام[97]: ولا دليلَ فيها؛ لأنَّ النكرةَ موصوفةٌ بصفة مذكورة في البيت (منَ الوَجْد)، ومقدّرةٌ في الآية، أي: (وطائفةٌ من غيركم)، بدليل: «يَغْش طائفةً منكُم»

## 7- تنكيرُ المبتدأ في سياق النّفي

ذكر النحاةُ في مصّنفاتهم أنّهَ لا يُبتدأ بنكرة حتى تقربَ من المعرفة، وذكروا أنَّه من وجوه قُرْبها ومُسوّغاته أن تكونَ مسبوقة بنفي[98] ومثّلوا لذلك بنحو: «ما خلٌّ لنا». وعلّلوا ذلك بأنّ النفيَ هو الذي يجعلُ النكرةَ عامةً؛ لأنَّ النكرةَ إذا وليها النفيُ وهي في الحقيقة لواحد لا بعَينه لَزمَ من ذلك نفيُ جميع الجنس، وإلاّ لم يَصْدق نفيُ واحد، فلّما كانَ ذلك مَعلومًا مقصودًا صارَ كأنّه نفيُ جميع الجنس، وجميُع الجنس متخصّصٌ معروفٌ أن يكونَ مبتدأً لذلك. وحُملَ الاستفهامُ الإنكاريُّ عليه لأنّهُ بمعناه، وحُمل الاستفهامُ الحقيقيُّ عليه – أيضاً– لأنّهُ شبيهٌ بما هو بمعنى النّفي، فالوجْهُ في النّفي هو صَيرورةُ النكرة عامةً.

وللصنعانيّ وجهةُ نَظرٍ أخرى في توجيه مسوّغ النفي للابتداء بالنكرة، فذهبَ إلى أنَّ قولَنا: ما أحدٌ خيرٌ منك، وإن كانَ (أحدٌ) مبتدأً من حيثُ الصورة فهو فاعلٌ من حيثُ المعنى، وهذا لأنّ حروفَ النفي ربّما تُنزِّل تنزيلَ الفعل[99]. لكنّ الرّضيَّ في شرح الكافية[100] يردُّ هذا المسوّغ الذي وَضَعه النحاةُ لجواز الابتداء بالنكرة في سياق النفي، ورَدّ قولَهم «أنَّ وَجْه التخصيص فيه أنّ النكرةَ في سياق النفي تفيدُ العمومَ»، وعلّلَ ردَّه لهذا القول لأنَ التخصيصَ أنْ يُجعَلَ لبعض من الجملة شيءٌ ليس لسائر أمثاله، وأنتَ إذا قلتَ : ما أحدٌ خيرٌ منك، فالقصدُ أنّ هذا الحكمَ وهو عدمُ الخيريّة ثابتٌ لكلّ فرد فرد، فلم يتخَصّص بعضُ الأفراد لأجل العموم بشيء، وكيفَ ذلك والخصوصُ ضدُّ العموم، بل الحقُّ أن يُقالَ: إنّما جازَ ذلك لأنّك عيّنتَ المحكومَ عليه وهو كل فَرْد فَرد، وَلَو حكمتَ بعدم الخيريّة على واحد غير مُعيّن لم يحصل للمخاطب فائدةٌ لعدم تعيّن المحكوم عليه، أمّا إذا بيّنتُ أنّ حُكمي على الواحد: حكمي على كل فَرْد فَرْد فقد تعيّن المحكومُ

عليه، وكذلكَ كلماتُ الشّرط نحو: مَنْ صَمَتَ نَجَا، تحصلُ الفائدةُ فيها بسبب التعيُّن الحاصل من العُموم لا بسبب تخصُّصها بشيء.

وقد اضطربت أقوالُ النحاة فيها، فاختارَ الأندلسيُّ أنّ الخَبَر هو الشرطُ دونَ الجزاء لجواز خُلوّه من الضمير إذا ارتفعت كلمةُ الشرط بالابتداء دون الشرط، فإنّهُ إذا ارتفعت كلمةُ الشرط على الابتداء فلا بدَّ للشرط من ضمير نحو: مَنْ قامَ قُمت. وقيلَ الخبرُ هو الشّرطُ والجزاءُ مَعاً لصَيْرورتهما بسَبب كلمة الشّرط كالجملة الواحدة، وقيل: كلمةُ الشرط مُبتدأٌ لا خبرَ لَهُ

## 8- تنكيرُ المبتدأ بعدَ فاء الجزاء

جاءَ مُسوّغُ الابتداء بالنكرة بعدَ «فاء الجزاء» مع المسوّغات التي جَمَعها السّيوطي[101] من المصنّفات النحوّية المختلفة والتي تمتازُ بالقدم والأصالة، ومثّل له بقول العرب: «إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباط»[102]. لكن رأينا ابن هشام في المغني لا يعترفُ بهذا المسوّغ الذي صَنَعه النحاةُ في مصنفاتهم، بل ذَهَب إلى أنَّ المسوّغَ في هذا التركيب وأمثاله هو الوصفُ المقدّرُ،

والمعنى عندَه: «فَعَيْرٌ آخر»[103] ثم حُذفت الصفةُ، وليس المسوّغُ تقدمَ فاءِ الجزاءِ عليه.

## 9- تنكيرُ المبتدأ المعطوفِ

هذا – أيضاً– من المسوّغات التي عدَّها السّيوطيُّ في «الأشباه والنظائر»، وجعله على ثلاثة أقسام[104]:

الأوّلُ: أَن تكونَ النكرةُ الواقعةُ مبتداً معطوفةً على معرفة، نحو: زيدٌ ورجلٌ قائمان.

الثاني: أن تكونَ معطوفةً على وصفٍ، نحو: تميميٌّ ورجلٌ في الدّار.

الثالث: أن يُعطفَ عليها مَوصوفٌ، نحو: رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدّار.

وذهبَ بعضُ النحاةِ كابنِ مالك أنّه لا بُدّ أن يكونَ أحدُ المتعاطفين يجوزُ الابتداءُ به، لأنَّ حَرف العطف يُصيّرُ المتعاطفين كالشيءِ الواحد، لكن رأينا الصّنعانيَّ يُجيزُ قولَهُم: رجلٌ ورجلٌ قائمان[105].

هذا ورأينا اضطرابَ النحاةِ في توجيه المسوّغِ التي تتحقّقُ به الفائدةُ عند الابتداء بالنكرة في قوله تعالى في سورة البقرة: «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقةٍ يَتْبَعُها أَذًى واللهُ غنيٌّ حَليمٌ»[106].

قيلَ في توجيه إعراب كلمة (مَغْفِرةٌ): النكرةُ في الآية إنّها مبتدأ ونعتُهُ مَحذوفٌ و(يتبعُها) نعتٌ للصّدقة، وقيلَ: (قولٌ مَعروفٌ) مبتدأ، و(مغفرةٌ) عطفٌ عليه؛ لأنَّ (قولٌ معروفٌ) يصحُ العطفُ عليه لتخصيصه بالوَصْف. وهذا العطفُ هو الذي سوّغَ الابتداءَ بالنكرةِ الثانيةِ(مغفرةٌ). و(خيرٌ من صدقة) الخبرُ.

وفي «مشكل إعراب القرآن»: (قولٌ معروفٌ) ابتداءٌ، و(معروفٌ) نعتُهُ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ: قولٌ معروفٌ أَوْلى بكم، وقولُه تعالى: (وَمَغفرةٌ خيرٌ) ابتداءٌ وخبرٌ[107].

لكن رأينا العكبريَّ يجعلُ (خيرٌ) خبراً للأوّلِ، والثاني معطوفٌ عليه[108].

وقال أبو حيان في «البحر»: وارتفاعُ (قَوْل) على أنّهُ مُبتَدأ، وسَوّغ الابتداء بالنكرةِ َوصْفُها، و(مَغفرةٌ) مَعطوفٌ على المبتدأ فهو مُبتدأ، ومُسوّغ جواز الابتداءِ به وَصْفٌ محذوفٌ، أي: وَمَغْفرةٌ من المسؤولِ أو من السائل أو من الله على اختلاف الأقوال، و(خيرٌ) خبرٌ عنهما[109]. وقال – أيضاً– في قوله تعالى في سورة آل عمران: «وَلَئِنْ قُتِلْتمُ في سبيل الله أو مُتُّم لَمَغْفِرةٌ من الله وَرَحْمةٌ خَيْرٌ ممّا يَجْمعون»[110]: إنَّ مُسوّغَ الابتداء في (رَحْمة) عطفُها على نكرةٍ موصوفة، أو كونها مَوصوفةً في المعنى[111].

## 10- الابتداءُ بالنكرةِ المحصورة

ذكر ابنُ هشام في «المغني»: وممّا ذكروا من المسوّغات «أن تكون النكرةُ مَحصورةً»[112]، نحو: إنّما في الدار رجلٌ. وقالَ: وفيه نظرٌ؛ لأنّ الابتداءَ بالنكرةِ صحيحٌ قَبلَ مجيءِ (إنّما). وتعقّبَهُ الدّمامينيُّ بأنَّ هذا لا يقدحُ في أصلِ القاعدة، وإنّما يقدحُ في المثالِ، فلو قيلَ: إنّما قائمٌ رجلٌ، لصَحَّ المثالُ ولما صحَّ اعتراضُ المُصنّفِ عَلَيه[113].

هذا ولا نعدم وُجود تراكيب عربيّة وقع فيها المبتدأ نكرةً من دون أنْ نلمَح مُسوّغاً منَ المسوّغات التي ابتدعَها النحاةُ لمجيء المبتدأ منكراً في التراكيب، وحَسْبُنا أن نقفَ عندَ بعضِ الشواهدِ العربيّةِ التي خَلَت من تلك المُسوّغات.

## مَجيءُ المبتدأ نكرةً بلا مُسوّغ

من خلال النظر في بعض المصنفات النحويّة والقرآنية رأينا وُرودَ مبتدآت مُنكّرة من دون أن يُوفقَ أصحابُها في إيجاد مُسوّغ يُشتَرطُ وجودُه في التَركيب ليجيزَ الابتداءَ بها في عُرْفهم. وربّما حاولَ بعضُهم صناعةَ بعض المسوّغات التي لا يَخدمُ تَخريجَ الابتداء بالنكرة في التركيب كثيراً، وحَسْبُنا أنْ نقفَ عند طائفة من النصوص والشّواهد التي خَلت من تلك المسوّغات التي حَصَرها النحاةُ في مُصنّفاتهم.

ذكرَ النحاةُ أَنّ من وقوع المبتدأ نكرةً من غير مُسوّغ «مُنذُ ومُذ» إذا وَقعا مُبتَدأين[114] ،ويكونان اسمينِ إذا وقَعَ بعدها الاسمُ مرفوعاً. فمثالُ الأوّل: ما رأيتُهُ

مُذ يومُ الجُمعَه أو مُذ شهْرُنا، فـ «مُذْ» اسمٌ مبتدأ خبُره ما بعدَه، وكذلك «مُنذ»، وَجوّز بعضُهم أن يكونا خبرين لِما بعدهما.

ومن الابتداء بالنكرة الخالية من القيود التي صَنَعها النحاةُ، قولُ العرب:»خُبَأَةٌ خيرٌ من يَفَعَة سوءٍ».

ومن ذلك – أيضاً– قولُ ابن عباس رضي اللهُ عنهما–: «تَمْرةٌ خيرٌ من جرادة» ، وعقّب ابن مالك على ذلك بقوله: والاعتبارُ في ذلك كلّه وما أشبههُ (الإفادةُ)[115]، فإنْ عُدمت ثَبَتَ المَنعُ، وإنْ وُجدت فلا مَنْعَ.

وفي قولهم: «وَمثُلك لا يَبْخلُ وغيرُك لا يَجُوُد»، ذكرَ الصبّانُ في»حاشيته»: أنْ لا يقالُ المبتدأ فيهما معرفةٌ لإضافته إلى الضّمير؛ لتوغّل (مثل وغَيْر) في الإبهام، فلا تفيُدهما الإضافةُ تعريفاً.[116]

وفي حديث عن زياد بن نُعيم قالَ: قالَ رسولُ الله – صلى اللهُ عليه وسلم– :» أرْبعاً فَرَضَهُنّ الله – عَزَّ وَجلَّ – في الإسلام، فمَنْ جاء بثلاث لم يُغنين عَنْهُ شَيئاً حتى يأتي بهنّ جَميعاً: الصّلاةُ والزّكاةُ وصيامُ رمضان وحجّ البَيْت». حيثُ ورَدَ الحديثُ في مُسند الإمام أحمد[117] برفع (أربع). فذكر العكبريُّ أنَّ (أربعاً) نُصب على تقدير: فَرَضَ اللهُ أربعاً، فأضمرَ الفعلَ الأوّل لدلالة الفعل الثاني عليه (فَرضهنّ)، وقالَ: وَلَو رُفع (أربع) على الابتداء جازَ مع أنّهُ نكرةً، ولا يَجوزُ أن يكونَ(أربع) خبراً؛ لأنّهُ ليس في الكلام ما يصحّ أنْ يقدّر مبتدأ ليكونَ(أربع) خبراً عَنهُ[118].

وفي حديث عن سُمَرة بن جندب قالَ: أتى نبيَّ الله – صلى الله عليه وسلم– أعرابيٌّ وهو يخطبُ، فقطعَ عليه خُطبتهُ، فَقَال: يا رسولَ الله، كيفَ تقولُ في الضَّب؟ قالَ: أُمّةٌ مُسخَت منْ بني إسرائيل، فلا أدري أيَّ الدّوابّ مُسخت».[119]

قيل في إعراب كلمة(أُمّة) في الحديث إنّها مبتدأ، وأنَ(مُسخت) الخبر؛ لأنّ (أُمّة) – وإنْ كانت نكرةً– فقد أفادَ الإخبارُ عنها، فهو في المعنى كقوله: مُسخَتْ أُمَّةٌ[120]. فمحطُّ الفائدة هو الذي سوّغَ الإبتداءَ بالنكرة من دون وجود مُسّوغ من المسوّغات التي صنَعها النحاةُ لجواز الإبتداء بالنكرة.

وفي حديث عن عائشة– رضي الله عنها – قالت:"كانت امرأةُ عثمان بن مَظعون تختضبُ وتطيّبُ فتركتْهُ، فدخلتْ عليَّ فقلتُ لها: أمشهد أم مغيب؟ فقالتْ: مشهد كمغيب. قلتُ لها: مالك؟ قالت: عثمانُ لا يريدُ الدّنيا ولا يُريد النساءَ. قالت عائشةُ: فَدَخلتُ على النبي – صلى الله عليه وسلم – فأخبرتُهُ بذلك، فلقي عثمانَ فقال: يا عثمانُ، أتوْمنُ بما نُؤمنُ به؟ قالَ: نعم يا رسولَ الله، قالَ: فأسْوةٌ مالك بنا"[121].

ذكر العكبريُّ أنّ (ما) في قوله عليه السلامُ(فأسوة مالك بنا) زائدةٌ، والتقديرُ: فأسوةٌ لَكَ بنا[122]،وهو كقوله تعالى:» لقد كانَ لَكُم في رسُول الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»[123]. كما يجوزُ أنْ يكون استفهاماً، وتكون(ما) نافيةً، والتقديرُ: أفما لك بنا أسوة ؟ وعقّبَ: وجازَ الإبتداءُ هنا بالنكرة (فأُسْوة)؛ لأنّه مَصدرٌ في معنى الفعل. ولم نقف على هذا المسوّغ الذي صَنعهُ العكبريُ لتخريج رفع المبتدأ النكرة في المسوّغات التي أوْردها مُعظمُ النحاة في مصّنفاتهم.

وقالَ مَلكُ النحاة أبو نزارٍ [124] : سُئلتُ في بغدادَ عن قول الشاعر :

غَيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ
يَنْقضي بالهمِّ والحَزَنِ[125]

فلم يُعرف وجهُ رفع (غير)، ويقولُ الإمامُ علَم الدّين السّخاويّ: والذي ثبتَ الرأيُ عليه أنَّ المعنى: لا يُؤسفُ على زمنٍ، فـ(غير) مرفوعٌ بالابتداء، وقد تمّ الكلامُ بمعنى الفعل، فسَدَّ تمامُ الكلام وحصول الفائدة مسَدّ الخبر، ولا خبرَ في اللفظ[126]. فمن ذلك نلحظُ أنَّ حصولَ الفائدة في الكلام هو المعوَّلُ عليه للابتداء بالنكرة في التراكيب من دون بَذل مزيد من الجهد لاصْطناعِ مسوّغٍ نُخضعُ له كلَّ قولٍ وكلَّ

تركيب.

وفي قولِ الشاعر:

فَخَيرٌ نحنُ عِنْدَ الناسِ منكُم

إذا الدّاعي المُثوبُ قالَ يَالاَ(127).

أوردَ العينيُّ في «المقاصد النحويّة»(128): قولُه: (فخيرٌ) مبتدأ و(نحنُ) فاعلٌ سَدّ مسدُ الخبر، ولم يسبقهُ لا نفيٌ ولا استفهامٌ. وقال أبو عليّ وابنُ خروف(129) قولُه: (فخيرٌ) خبرٌ ل (نحن) المحذوفة، أي: نحن خيرُ الناس منكم، فنحنُ تأكيدٌ لما في (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف، وحَسُن هذا التأكيدُ بحذف المبتدأ، ولو لم يحذفه لكان حسناً أيضاً، فلا فصلَ بأجنبيّ.

ويقال: إنَ «خير» صفةٌ مُقدمةٌ مُقدرٌ ارتفاع «نحن» به.... فإنْ قلتَ: لم لا يجوزُ أنْ يكونَ «نحن» مبتدأ وخبرُه قولَه «فخير» مُقدّماً عليه . قلت: هذا لا يجوزُ لما يلزمُ في ذلك من الفصلِ بين «أفعل» التفضيل و»مِنْ» كمضافٍ ومضافٍ إليه، فإذا جُعل «نحن» مرفوعاً «بخير»على الفاعليةِ لم يلزم ذلك؛ لأنّ فاعلَ الشيء كالجزءِ منهُ.

وقال ابنُ هشام: فإن قيلَ: أيجوزُ أن يكون «خير» خبر مبتدأ مُقدّماً و»منكم» غير صِلةٍ بل ظرف، كأنّه قالُ: فخيرٌ نحن عند الناسِ منكم ... والجوابُ: إنّ هذا ليس قصدَ الشاعرِ ولا المعنى عليه.

فانظر لما في هذه التأويلات من التكلّفاتِ البعيدةِ والمشقةِ والجهدِ الذي يبذلُه النحويُّ لإيجادِ مُسّوغٍ يُجيزُ به الابتداءَ بالنكرةِ في التركيبِ الشعريّ وغَيرِه من التراكيبِ اللغويّةِ المختلفة. وذلك كلّهُ يُشيرُ إلى أنّ مُعظمَ مُسَوّغات الابتداء بالنكرةِ التي صَاغها النحاةُ مَصْنوعةٌ وتحتملُ تأويلاتٍ مُتَباينةٍ من أوجه متعدّدة، والقليلُ منها هو الذي يُعتدّ به ويصلحُ أنْ يكونَ مُسوّغاً تتحقّقُ به فائدةُ الإبتداء بالنكرة في التراكيبِ اللغويّةِ. ويؤيّدُ هذا قولُ الشيخ مُحمّد بن عبد الباري الأهدل في «الكواكبِ الدريّةِ»(130): «إنّ مَدارَ صِحّةِ وُقوعِ المبتدأ نكرةً على حُصولِ الفائدة، فإذا حَصلتْ فأخبر عن أيّ نكرةٍ شئتَ من غير توقف على وجودِ مُسوّغٍ من المسّوغاتِ التي ذُكرت، إذْ لا تخلو -أي المسوّغات- من تَكلُّفٍ وَضَعف، فعليه يصحُّ رجلٌ على الباب، وكوكبٌ انقضّ السَّاعة، إذا كان المخاطبُ لا يعرفُ ذلك، قال ابن عنقاء بعد نقله لذلك: وهذا هو التحقيقُ، بل الحقُّ الذي لا مَحيدَ عَنهُ، وهو المنقولُ عن سيبويه،فإنّهُ لم يشترط في الابتداءِ بهاسوَى حُصُول الفائدة ».

وقال ابنُ الدّهان(131): وما أحسنَ ما قالَ: إذا حَصلت الفائدةُ فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنَّ الغَرضَ من الكلام إفادةُ المخاطبِ، فإذا حَصَلت جازَ الحكمُ سواءٌ تَخَصّصَ المحكومُ عليه بشيءٍ أوْ لاَ(132).

## خاتمة البحث

فبعدَ هذه الدّراسة المتواضعة لقَضيةٍ بُسطَتْ جوانبُها وَتَنوّعَتْ أمثلتُها في صَفَحاتِ الكثيرِ من المُصنفاتِ النّحويّةِ الأصلية، نَستَطيعُ عَرْضَ أبْرَزِ النتائجِ التي تَوصّل إليها البحثُ على النحو الآتي:

أوّلاً – ظهرَ تبايُن النّحاة جليّاً في حَصْرِ المسوّغاتِ التي تتَحقّقُ بها الفائدةُ، والتي تجيزُ الابتداءَ بالنكرة، وعدم إجماعهم على عَدَدٍ مُحدّدٍ يتعارفون عليه للابتداءِ بالنكرةِ في التراكيب.

ثانياً – لقد كانَ اختلافُ النحاة واضحاً في تأويلِ كثيرٍ من مُسوّغاتِ الابتداءِ بالنكرة، وظهر لنا ذلك من خلالِ الكثيرِ من الشّواهدِ والأقوالِ والأمثالِ والآياتِ القرآنيّةِ الكريمة، والأحاديثِ النبويّةِ الشريفة.

ثالثاً– ظهَر لنا عَددٌ غيرُ قليلٍ من الشّواهدِ التي لم يظهر فيها أثرُ أيّ مسّوغٍ لتجويز الابتداءِ بالنكرةِ في التراكيب، بل استُغني بوضوحِ الغرضِ من الكلامِ عن السّعيِ وراءَ إيجادِ مُسوغٍ يُسوغ للنكرةِ الابتداءَ.

رابعاً– لقد رأى كثيرٌ من النحاة أن النكرةَ إذا أفادت جازَ الابتداءُ بها من غَيرِ تقييد بضابطٍ ولا

حَصْرٍ بعَدد من المسِّوغات، بَل جَعلوا مَناطَ الصّحة في التركيبِ هو حصولُ الفائدة، فإنْ وُجدت الفائدةُ فلا مَنْعَ للابتداءِ بالنكرة، وإن عُدمت ثبتَ المنعُ؛ لأنَّ الغرضَ من الكلامِ هُو الإفهامُ، فإذا خلت الفائدةُ من التركيبِ سواءٌ ابَتدئ فيه بنكرةٍ أو معرفةٍ فلا يُعدّ كلاماً.

وأخيراً أسألُ الله العفوَ عن كلّ زَلَل، وأرجو أن أكونَ قد وُفقتُ في مُناقشة قضيّة نَحْويةٍ لها كَبيرُ الأثَرِ في تأويلِ المعاني وسَلامةِ التراكيبِ اللغويّة، النثريّةِ منها والشّعريّة.

والحَمْدُ للهِ أوّلاً وَآخِراً

**حواشي البحث:**

(1) السّهيلي، نتائج الفكر، 315.

( 2) الحريري، شرح مُلحة الإعراب، 142. وينظر: ابن كمال باشا، أسرار النحو ، 104. والكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، 34 . والصنعاني، التهذيب في النحو، 112.

(3) الأحزاب 33 / 6.

( 4) سيبويه، الكتاب، 23/1، 2/ 78. وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 58.

(5) سيبويه، الكتاب 127/2. وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذهب قوم من البصريين إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء. ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 44. (المسألة الخامسة).

(6) السيوطي، الأشباه والنظائر، 2/ 58.

(7) الأهدل، الكواكب الدريّة، 1/ 121.

(8) فاطر3/35. و «مِن» في الآية الكريمة حرف جر زائد، و»خالق»: مجرور لفظا بمن الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.

(9) فصّلت 41/ 46.

(10) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 246.

(11) تنظر أحكام المبتدأ: ابن هشام، شرح قطر الندى، 160، 171، 172؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 227، -232 238؛ وحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، 66 –69.

(12) الزجاجي، الجمل في النحو، 36. والخوارزمي، شرح المفصَّل في صنعة الإعراب، 1/ 256. وابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 58.

(13) كريم حسين، نظرية المعنى في الدّراسات النحويّة، 220.

(14) الجندي، الإقليد، 1/ 310. وينظر: الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل، 1/ 97.

(15) ينظر: الرضي، شرح الكافية الشافية، 1/231.

(16) ينظر: الحريري، شرح ملحة الإعراب، 143.

(17) ينظر: ابن كمال باشا، أسرار النحو، 106.

(18) ينظر: الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 115.

( 19) ينظر: الخوارزمي، التخمير، 2/ 257.

(20) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/ 363 -364.

(21) ينظر: الجندي، الإقليد، 1/ 310.

(22) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 467–471.

(23) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 216 – 227.

(24) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2/ 66–70.

(25) الأهدل، الكواكب الدرية، 1/ 118.

(26) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، 47.

(27) البيت ينسب إلى رجل طائي، وهو من «الطويل» وبه احتج الكوفيون والأخفش على عدم ضرورة اعتماد الوصف على نفي أو استفهام. ينظر:

الأشموني، شرح الأشموني، 1 / 20. والسيوطي، همع الهوامع، 11 / 94.

(28) ينظر: المكودي، شرح المكودي على الألفية، 46.

(29) المكودي، شرح المكودي، 50. وينظر: سيبويه، الكتاب، 1 / 329.

(30) الأمت: الاعوجاج، كأنه قيل: جعل الله في حجر أمتا لا فيك. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (أمت).

(31) الرضي، شرح الكافية، 2/ 278. والبيت بتمامه: وإن شفاء عبرة مهراقة / / فهل عند رسم دارس من معول.

(32) الفرزدق، الديوان، وينظر البيت: أبو حيان، البحر المحيط، 4/ 446. وسيبويه، الكتاب، 2/ 142. والبغدادي، خزانة الأدب، 4/ 61.

(33) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2/ 66. وابن عمرون نحويّ أخذ النحوَ عن ابن يعيش وغيره، وجالس ابن مالك، مات سنة(649هـ). السيوطي، بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 1 / 232.

(34) ابن السراج، الأصول في النحو، 1 / 59.

(35) ابن السراج، الأصول في النحو، 1 / 66. وينظر ذلك: الصيمري، التبصرة والتذكرة، 1 / 102.

(36) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 66.

( 37) تنظر المسوغات: ابن هشام، مغني اللبيب، 2 / 467. ولم يذكر الكيشي، محمد بن أحمد القرشي في كتابه «الإرشاد» سوى خمسة مسوغات فقط للابتداء بالنكرة. ينظر: الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، 36، 52.

( 38) محمد 47 / 21.

(39) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 468.

(40) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2/ 61. والأهدل، الكواكب الدريّة، 1 / 118.

(41) السيوطي، الأشباه والنظائر، 2/ 69. وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 217.

( 42) النمل 27 / 60، 61، 62، 63، 64.

(43) ابن الحاجب، أماليه، 2/ 573. وخالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 169، والخضري، حاشيته على ابن عقيل، 97.

(44) ينظر: الرضي، شرح الكافية الشافية، 1 / 233.

(45) ينظر: الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل، 1 / 97.

(46) يقال: أهرّه، إذا حمله على الهرير وهو صوت دون النباح، وذو الناب: الكلب. ويضرب المَثل في ظهور أمارات الشر. الميداني، مجمع الأمثال، 1 / 370.

(47) ابن كمال باشا، أسرار النحو، 106.

( 48) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 221.

(49) الخوارزمي، التخمير، 1 / 258.

(50) الجندي، الإقليد، 1 / 312– 313.

(51) الرعد 13/ 43، والإسراء 17/ 96، والعنكبوت 29/ 52، والأحزاب 3/ 33، 39، 48، والفتح 48/ 28.

(52) ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 2/ 574.

(53) الكيشي، الإرشاد، 36.

(54) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 220، السّهيلي، نتائج الفكر، 317، السيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 69.

(55) الصافات 37 / 130.

(56) المطففين 83 / 1.

(57) ابن الحاجب، أماليه، 2 / 577.

(58) ينظر: الرضي، شرح الكافية، 235.

(59) سيبويه، الكتاب، 1 / 330.

(60) المرسلات 19 / 77.

(61) المطففين 1 / 83.

(62) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2 / 147.
(63) الرعد 13 / 29.
(64) تنظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 2 / 51. وأبو حيان، البحر المحيط، 5 / 389. والعكبري، التبيان، 2 / 34. والزمخشري، الكشاف، 3 / 351.
(65) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 1 / 347. والسيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 69، ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 2 / 574. والصنعاني، التهذيب في النحو، 115، وابن كمال باشا، أسرار النحو، 106.
(66) البقرة 2 / 221.
(67) الميداني، مجمع الأمثال، 1 / 360. ومعنى المثل: إن الحالبَ يحلبُ الشاة، فتارةً يخطئ فيحلب في الأرض، وتارةً يصيب فيحلب في الإناء، ويضرب لمن يتكلم فيخطئ مرة ويصيب مرة.
(68) ابن هشام، مغني اللبيب، 5 / 440.
(69) قائل البيت: مؤرج السلمي شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (قدر)، وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 36.
(70) يُنظر تفصيل ذلك: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، 184 / 1. و أمالي ابن الحاجب، 749 / 2.
(71) البيت من المتقارب، وقائله : النمر بن تولب، والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب، 1 / 86، والزمخشري، الكشاف، 1 / 632.وابن الحاجب أمالي ابن الحاجب، 2 / 749.
(72) ينظر: الصبان، حاشية الصبان، 1 / 205.
(73) هود 48 / 11.
(74) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 5 / 231. والعكبري، التبيان في غريب إعراب القرآن، 2 / 22. والزمخشري، الكشاف، 3 / 206.
(75) النور 24 / 40.
(76) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 6 / 462. ومكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، 479. والزمخشري، الكشاف، 4 / 310.
( 77) الخوارزمي، التخمير، 1 / 258.
(78) النكرة الساذجة: هي التي لم يتبعها ما يخرجها عن التنكير إلى التعريف.
(79) الضميمة: هي التي تخرج النكرة عن التنكير إلى التعريف.
(80) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 216. والسيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 69. وابن عصفور، المقرّب، 123.
(81) ينظر: الجندي، الإقليد، 1 / 313.
(82) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1 / 365.
(83) ق 5 / 35.
(84) البقرة 2 / 7.
(85) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 169 -170؛
(86) الخضري، حاشيته على ابن عقيل، 1 / 97.
(87) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1 / 52-51. «مسألة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجاروالمجرور»،والصبان، حاشيته على الأشموني، 1 / 193. وخالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 1 / 198، والرضي، شرحه على الكافية، 1 / 83. والمسألة بإيجاز: ذهاب الكوفيين إلى أن الظرف يرفع الاسم إذ تقدم عليه، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل.
(88) ينظر: الرضي، شرح الكافية الشافية، 1 / 233.
(89) ينظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، 2 / 149.

(90) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 4 / 31. وأبو حيان، الارتشاف، 1102. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1 / 363.

(91) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 68. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 221.

(92) ذكر ابن عقيل في، شرحه، 1 / 221 أن البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها، وهو من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب، 5 / 455. والسيوطي، همع الهوامع، 2 / 31، وأبي حيان، الارتشاف، 1101. والسمين الحلبي، الدر المصون، 2 / 237.

(93) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 5 / 455. والصبان، حاشية الصبان، 1 / 206.

(94) آل عمران 3 / 154.

(95) البيت من الطويل ، وهو لِعبد الله بن الدّمينة، الديوان، 53.

(96) السّمين الحلبي، الدر المصون، 2 / 237. وينظر: العكبري، التبيان في غريب إعراب القرآن، 303. وأبو حيان، البحر المحيط، 3 / 88. والزمخشري، الكشاف، 1 / 644.

(97) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 5 / 458.

(98) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 1 / 67. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 217. والصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 115. وابن الحاجب، أماليه، 2 / 574.

(99) الخوارزمي، شرح المفصل الموسوم بالتخمير، 1 / 259.

(100) ينظر:الرضي، شرح الكافية الشافية، 1 / 233.

(101) تنظر المسوغات: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 70-66.

(102) ينظر المثل: الميداني، مجمع الأمثال، 1 / 25. ورُوي في ابن هشام، مغني اللبيب، 5 / 459. «إن مَضَى عَيرٌ فعيرٌ في الرّباطِ». كما رُوي أيضاً: «إن فرَّ... إن ذهبَ...»، ويُضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب، والمعنى: إن ذهبَ من القومِ سيدٌ ففيهم غيرُه.

(103) ابن هشام، مغني اللبيب، 5 / 462. وينظر أيضاً: الخضري، حاشيته، 1 / 99.

(104) تنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 68.

(105) ينظر: الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، 115. والصبان، حاشية الصبان، 1 / 205.

(106) البقرة 2 / 263.

(107) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، 116.

(108) العكبري، إملاء ما مَنّ به الرّحمن، 112 / 1.

(109) ينظر ذلك: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 2 / 308. ومكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، 1 / 116. وابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 1 / 174. والعكبري، التبيان، 214. والزمخشري، الكشاف، 1 / 496.

(110) آل عمران 3 / 157.

(111) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 3 / 96.

(112) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 70. والسيوطي، همع الهوامع، 2 / 30. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 1 / 1101. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 221.

(113) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 5 / 460.

(114) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 168 / 1 .وابن عقيل، شرح ابن عقيل،31 / 2.

(115) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 365 / 1.

(116) الصّبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 205 / 1.

(117) احمد بن حنبل ،المسند، 201 / 4.

(118) العكبري،إعراب الحديث النبوي،199.
(119) أحمد بن حنبل، المسند، 19 / 5.
(120) العكبري، إعراب الحديث النبوي، 212.
(121) احمد بن حنبل ، المسند،106 / 6.
(122) العكبري، إعراب الحديث النبوي، 342.
(123) الأحزاب21 / 33.
(124) عالمُ بارعُ في النحو، وُلد ببغداد ثم استوطن في دمشق إلى أن مات، وكان من أئمة النحاة، مُتفننا في العلوم، ومن مصنفاته: الحاوي في النحو، والمقتصد في التصريف، العمدة في النحو، التذكرة الشعرية، الحاكم في الفقه، المقامات، وله ديوان شعر. ينظر: السيوطي،بغية الوعاة، 505 / 1.
(125) البيت في العيني، المقاصد النحوية، 325 / 1. منسوب لأبي نواس الحكمي. وهو بلا نسبة في السيوطي، همع الهوامع، 94 / 1.
(126) ينظر : السّخاوي، سفر السّعادة، 842 / 2.
(127) البيت في ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 194 / 1. منسوب لزهير بن مسعود الضبي. وقبله:
وَمَنْ يَكُ بادياً وَيكُن أخوهُ
أبا الضّحاكِ ينْتسجُ الشّمالا
وهو من الوافر. ينظر: العيني، المقاصد النحوية،330 / 1.
(127) ينظر: العيني، المقاصد النحويّة، 1 / 332.
(128) ابن خروف هو علي بن محمد بن علي الحضرمي (ت 524هـ) أندلسي عالم بالعربية. ينظر: الزركلي، الأعلام، 330 / 4.
(129) الأهدل، الكواكب الدريّة، 120 / 1.
(130) هو سعيد بن المبارك البغدادي، من علماء القرن السّادس، عاش في بغداد ومات بالموصل سنة(569هـ)، وله مؤلفات في النحو، وقال العماد الكاتب: كان ابن الدهان سيبويه عصره. ينظر السيوطي، بغية الوعاة، 587 / 1.
(131) ينظر: الرّضي،شرح لكافية الشافية، 231 / 1.

## مصادر البحث:


1. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (ت 646هـ)، أمالي ابن الحاجب؛ تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، عَمّان: دار عَمّار، بيروت: دار الجبل، 1989 / 1409.
2. ابن الحاجب،أبو عمرو عثمان(ت646هـ)،الإيضاح في شرح المفصّل؛ تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، 1920م.
3. ابن حنبل، الإمام أحمد، مُسند الإمام أحمد بن حنبل، مصر: المطبعة الميمنيّة،1313هـ.
4. ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن سهل البغدادي (ت316هـ)، الأصول في النحو؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسّسة الرسالة،1985 / 1405.
5. ابن الدّمينة الخثعمي، عبد الله بن عُبيد الله بن عامر، الديوان؛ تحقيق أحمد راتب النفّاخ، القاهرة: مكتبة العروبة،1959م.
6. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مُؤمن(ت669هـ)، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب، 1999 / 1419.
7. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت669هـ)، المقرّب؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، بيروت: دار الكتب العلميّة،1998 / 1418.
8. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله الهمذاني المصري(ت769هـ) شرح ابن عقيل، الطبعة الرابعة عشرة، مصر: المكتبة التجاريّة الكبرى،1964 / 1384.
9. ابن قيم الجوزيّة، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر(ت751هـ)، بدائع الفوائد، دار الفكر.
10. ابن كمال باشا، شمس الدّين أحمد بن سليمان (ت940هـ)، أسرار النحو؛ تحقيق أحمد حسن حامد، عمّان: دار الفكر.

11. ابن مالك، جمال الدّين أبي عبدالله محمّد بن عبد الله (ت672هـ)، شرح الكافية الشافية؛ تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، المملكة العربيّة السعوديّة: مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ.
12. ابن منظور، جمال الدّين محمّد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر،1968 / 1388.
13. ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين(ت761هـ)، شرح قطر الندى، دار الفكر العربيّ.
14. ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين(ت761هـ)، مغني اللبيب؛ تحقيق عبد اللطيف محمّد الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000 / 1421.
15. ابن يعيش، مُوفق الدّين يعيش بن علي(ت643هـ)، شرح المفصّل، بيروت: عالم الكتب.
16. أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف(ت745هـ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب؛ تحقيق رجب عثمان أحمد، القاهرة: مكتبة الخانجي،1998 / 1418.
17. أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف(ت745هـ)، البحر المحيط ؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1413 / 1993.
18. الأزهري ، خالد بن عبد الله(ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، بيروت: دار الفكر.
19. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة.
20. الأنباري، كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد(ت 577هـ)،الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت: المكتبة العصرّية،1987 / 1407.
21. الأنباري، كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت577هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن؛ تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1969 / 1389.
22. الأهدل، محمّد بن أحمد بن عبد الباري (ت1298هـ)، الكواكب الدُّريّة؛ تحقيق محمّد الإسكندراني، بيروت: دار الكتاب العربي، 1995 / 1415.
23. البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت1093هـ)، خزانة الأدب، القاهرة: مكتبة الخانجي ،1299هـ.
24. الجندي، تاج الدّين أحمد بن محمود بن عمر(ت700هـ)،الإقليد؛ تحقيق محمود الدّراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، 2002 / 1422.
25. الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمّد(ت516هـ)، شرح مُلْحة الإعراب؛ تحقيق بركات يوسف هبّود ،بيروت: المكتبة العصريّة، 1997 / 1418.
26. الحيدرة، علي بن سليمان(ت599هـ)، كشف المشكل في النحو؛ تحقيق هادي عطيّة مطر، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1984 / 1404.
27. الخالدي(كريم حسين)،نظريّة المعنى في الدّراسات النحويّة، عمّان: دار صفاء،2006 / 1427.
28. الخضري، العّلامة الفاضل الأستاذ الشيخ محمد، حاشية الخضري علي ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربيّة.
29. الخوارزمي،صدرالأفاضل القاسم بن الحسين(ت617هـ)، شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير؛ تحقيق عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990م.
30. الرّضي الأستراباذي، رضي الدّين محمد بن الحسن(ت688هـ)، شرح الرّضي على الكافية؛ تحقيق يوسف حسن عمر.
31. الزركلي (خير الدين)، الاعلام، دار العلم، 1979م.
32. الزّجاجي، ابو القاسم عبد الرّحمن بن

اسحق(ت 340هـ)، الجُمل في النّحو؛ تحقيق علي توفيق الحمد،بيروت: مؤسّسة الرّسالة، 1404 / 1984.

33. الزّمخشري، جاد الله أبو القاسم محمود بن عمر(ت 538هـ)، الكشاف؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، الرّياض: مكتبة العبيكان،1998 / 1418.

34. السّخاوي، علم الدّين أبي الحسن علي بن محمّد(ت558هـ)، سِفر السّعادة وسَفير الإفادة؛ تحقيق محمّد أحمد الدّالي، الطبعة الثانية، بيروت: دار صادر،1995 / 1415.

35. السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف(ت756هـ)، الدّر المصون؛ تحقيق أحمد محمّد الخرّاط ، دمشق: دار القلم،1986 / 1406.

36. السّهيلي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله(ت581هـ)، نتائج الفكر في النحو؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض.

37. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب؛ تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي،1988 / 1408.

38. السيوطي، أبو الفضل عبد الرّحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدّين(ت911هـ)، الأشباه والنظائر؛ تحقيق فايز ترحيني، بيروت: دار الكتاب العربي،1984 / 1404.

39. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدّين (ت911هـ)، بغية الوعاة؛ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصريّة.

40. السيوطي، أبو الفضل عبد الرّحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدّين (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ تحقيق عبد العال سالم، بيروت: دار البحوث العلميّة.

41. الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.

42. الصنعاني ،سابق الدين محمّد بن علي بن أحمد(ت 680هـ)، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق فخر صالح سليمان قدّارة، بيروت: دار الجيل،1991 / 1411.

43. الصّيمري، أبو محمّد عبد الله بن علي بن اسحق(القرن الرّابع)، التبصرة والتذكرة؛ تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدّين، دمشق: دار الفكر،1982 / 1402.

44. العكبري، مُحبّ الدّين أبي البقاء عبد الله بن الحسين(ت616هـ)، إعراب الحديث النبوي؛ تحقيق حسن موسى الشّاعر، الطبعة الثانية، جدّة: دار المنارة، 1982 / 1408.

45. العكبري، مُحبّ الدّين أبي البقاء عبد الله بن الحسين(ت616هـ)، التبيان في إعراب القرآن ؛ تحقيق علي محمّد البجاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة.

46. العيني، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى(ت855هـ)، المقاصد النحويّة؛ تحقيق محمّد باسل عيون السّود، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2008 / 1426.

47. الفرزدق، همّام بن غالب(ت114هـ)، الديوان؛ تحقيق كرم البستاني، بيروت: دار صادر.

48. القيسي، أبو محمّد مكي بن أبي طالب(ت437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمّد السّواس، الطبعة الثانية، بيروت: اليمامة للطباعة والنشر،2000 / 1452.

49. الكيشي، محمّد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي(ت695هـ)، الإرشاد الى علم الإعراب؛ تحقيق يحيى مراد، القاهرة: دار الحديث،2004 / 1425.

50. المكودي، أبو زيد عبد الرّحمن بن علي بن صالح(ت708هـ)، شرح المكودي على الألفيّة؛

تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرِّية،2001 / 1422.
51. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمّد(ت508هـ)، مجمع الأمثال؛ تحقيق محمّد مُحي الدِّين، بيروت: دار العِلم